أوجه العلاقة بين الوجهاء ورموز السلطة العثمانيّة في متصرّفيّة الأحساء ١٢٨٨-١٣٣١هـ/١٨٧١-١٩١٣م

الدكتور

محمد بن موسى بن حسن القريني

أستاذ مساعد تاريخ حديث

الملخص

دخلت الدوله العثمانيه في عهد السلطان عبدالمجيد ١٨٣٩_١٨٦١مرحله جديده من مراحل تاريخها عرفت بمرحله التنظيمات وأصدرت حينها مرسوم خظ شريف (كولخانه)والذي كان من أهم أهدافه اعاده بناء مؤسسات الدوله ونظمها المختلفه وفق صيغ جديده تحاكي احيانا النمط الأوربي من أجل تعزيز سلطتها وتحسين وضع خزينتها الا ان مرسوم خط (كولخانه) ولد ردود فعل متابينه في وسط السكان في حين عده الرعايا النصارى بدايه عهد جديد وعده الكثير من المسلمين (لعنه) وتضحيه بدستور الإسلام الأمر الذي جعل الدوله العثمانيه في مواجهه أولئك المعارضين الذين اثاروا السكان ضدها وحركوا الثورات والانتفاضات وحملها ذلك على اعاده النظر في بعض ما ظبقته من انظمه ،ولقدانعكس بوضوح عندما أصدرت الدوله في عام ١٨٥٦ مرسوما آخر(خط همايون) ولقد أحدث ذلك تغيرا اجتماعيا واقتصاديا بين سكان مناطق الدوله العثمانيه و تكونت شريحه وسطى افرزت مجموعه جديده من القاده المتحررين

ولم تكن الأحساء التي خضعت للدوله العثمانيه في عام ١٨٧١ في معزل عن تلك التطورات لذا اتخذت هذه الورقه البحثيه هذه الفتره وموضوعها من تاريخ الأحساء لكونها تشكل منعطفا تاريخيا مهما في النواحي السياسيه والاقتصاديه و الاجتماعيه والفكريه لا في تاريخ الأحساء فحسب بل وفي تاريخ المنطقه وخاصه انها فتره سبقت وعاصرت ظهور الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود على مسرح الاحداث التاريخيه

واعتمدت هذه الورقه البحثيه على مصادر وثائقيه تم الحصول عليها من ارشيفات الدوله العثمانيه اضافه الى مجموعه من الوثائق المحليه رغم قلتها ومحدوديتها الزمنيه الا انها ستساعدنا مما لاشك فيه عن الكشف عن طبيعه وإبعاد العلاقه بين الوجهاء ورموز السلطه العثمانيه في الاحساء وأثر ذلك على سير الأحداث.

Abstract

During the reign of Sultan Abdul Majeed 1839-1861, the Ottoman Empire entered a new stage in its history known as the Tanzimat stage. It then issued the Khāz Sharīf Decree (Kulkhāneh), one of the most important goals of which was to rebuild the state's institutions and its various systems according to new formulas that sometimes imitated the European style in order to strengthen its authority and improve the status of its treasury.

However, the Kulkhane khatti decree generated mixed reactions among the population, while the Christian subjects considered it the beginning of a new era, and many Muslims considered it a "curse" and a sacrifice to the Constitution of Islam, which made the Ottoman Empire confront those opponents who incited the population against it and instigated revolutions and uprisings. To reconsider some of the systems it had imposed, and this was clearly reflected when the state issued another decree in 1856 (the Humayun khatti). This brought about a social and economic change among the residents of the areas of the Ottoman Empire and a middle segment was formed that produced a new group of liberal leaders.

Al-Ahsa, which was subject to the Ottoman Empire in 1871, was not isolated from these developments

Therefore, this research paper took this period as its subject in the history of Al-Ahsa because it constitutes an important historical turning point in the political, economic,

social and intellectual aspects, not only in the history of Al-Ahsa but also in the history of the region, especially since it is a period that preceded and was contemporary with the emergence of King Abdulaziz bin Abdul Rahman Al Saud on the scene of historical events.

This research paper relied on documentary sources obtained from the archives of the Ottoman Empire, in addition to a group of local documents, despite their scarcity and limited time, but they will undoubtedly help us in revealing the nature and distancing of the relationship between the notables and symbols of Ottoman authority in Al-Ahsa and its impact on the course of events.

المقدمة

دخلت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبدالمجيد ١٢٥٥-١٢٧٨هـ/١٨٣٩-١٨٦١م) مرحلةً جديدة من مراحل تاريخها عرفت بمرحلة التنظيمات وذلك عندما أصدرت الدولة مرسوم خط شريف (كلخانة) عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م[١] والذي كان من أهم أهدافه إعادة بناء مؤسسات الدولة ونظمها المختلفة وفق صيغ جديدة تحاكي أحيانًا النمط الأوربي، من أجل تعزيز سلطتها وتحسين وضع خزينتها والتقليل من ضغوط الدول الأوربية الكبرى و تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، خصوصًا تلك الدول التي قد تنامت قوتها في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، وازداد تأثيرها بشكل كبير في صنع الأحداث و توجيهها.[٢]

ألا أن مرسوم خط (كلخانة) ولّد ردود فعل قوية متباينة في وسط السكان، إذ أن الكثير من المسلمين المحافظين عدّوه (لعنةً) وتضحيةً بدستور الإسلام في حين عدّه الرعايا النصارى بداية عهد جديد[٣] الأمر الذي جعل الدولة العثمانية في مواجهة مع أولئك المعارضين الذين أثاروا السكان ضدّها وحرّكوا الثورات والانتفاضات[٤] وحملها ذلك على إعادة النظر في بعض ما طبّقته من أنظمة، فقامت بتجميد بعضها، وإلغاء بعضها الآخر.[٥]

و لقد انعكس ذلك بوضوح عندما أصدرت الدولة في عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م مرسومًا آخر (مرسوم خط همايون)[٦٥] ليؤكّد مرسوم ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م الذي كان قد تعثّر تطبيق معظم بنوده وخصوصًا فيما يتعلق بالمساواة بين المسلمين والنصارى.

وفي عهد السلطان عبدالعزيز (١٢٧٨-١٢٩٣هـ/١٨٩١-١٨٧٦م) حدث تغيّر اجتماعي واقتصادي بين سكان مناطق الدولة العثمانية، حيث حلّت فئات اجتماعية وسط المسلمين متكوّنةً من الحرفيين والصُّنّاع ومالكي الأراضي ومجموعات أخرى تعمل في أنشطة اقتصادية متعدّدة، وأخذت تؤدي دورًا بارزًا خصوصًا بعد تعديل قانون الأراضي الصادر عام ١٢٧٥/١٨٨٨م، وعام ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م والذي سهّل تملّك أراضي الدولة وتداولها.[٧٥]

وفي ظل تلك المتغيّرات الاقتصادية و الاجتماعية تكوّنت شريحة وسطى تكمن قواها في أيدي ملاك الأراضي وأفرزت مجموعة جديدة من القادة المتحرّرين الذي ينتمون إلى أسر العلماء وصغار التجار ومالكي الأراضي وشيوخ القبائل المقيمين في الأرياف، و أخذوا يدعون إلى إصلاحات جديدة و بدأت تبرز أسماء الأغنياء والوجهاء بين المسلمين بدلًا من تسمية الأعيان التي أخذ مركزها يتضاءل تدريجيًا هذا من جانب[٨٥]، ومن جانب آخر اتصف عصر التنظيمات بتغذية أجهزة المركز وخارجه بعناصر بيروقراطية جديدة سواء كانت عسكرية أم مدنية التي أخذت تتخرّج من المدارس الحديثة والتي غرست فيهم ثقاة البيروقراطية الجديدة، فأثّرت في سلوكهم وتصرّفاتهم وانعكس ذلك على أسلوب ممارستهم في السلطة في أجهزة الدولة المختلفة، حيث اتخذت أسلوب التعالي على الأهالي إلى حد ازدراءهم في الكثير من الأحيان، أو التودّد إليهم من أجل كسب تأييدهم لهم.

ولم تكن منطقة الأحساء التي خضعت للدولة العثمانية عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م[٩٥] بمعزل عن تلك التطورات الاقتصادية و التحولات الاجتماعية التي بدأت تحدث في الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، لذا اتخذت هذه الورقة البحثية هذه الفترة وموضوعها من تاريخ الدولة العثمانية ومناطق نفوذها ومن بينها الأحساء لكونها تشكل منعطفًا تاريخيًا مهمًّا في النواحي السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية، لا في تاريخ الأحساء فحسب بل وفي تاريخ المنطقة، وخاصةً أنها فترة سبقت وعاصرت ظهور الملك عبدالعزيز آل سعود على مسرح الأحداث واسترجاعه وتوحيده لملك أجداده العملاق.

واعتمدت هذه الورقة البحثية على مصادر وثائقيه، تم الحصول عليها من الأرشيفات العثمانيه، إضافةً إلى مجموعة من الوثائق المحلية رغم قلتها ومحدوديتها الزمنية إلّا أنها ستساعدنا مما لاشك فيه عن الكشف عن طبيعة وأبعاد العلاقة بين الوجهاء ورموز السلطة في المُتصرّفيّة، وأثر ذلك على سير الأحداث.

الاحساء وتاثرها بالمتغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه

برزت في الأحساء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي/ الثالث عشر الهجري وكما هو الحال في معظم المناطق الخاضعة للدولة العثمانية فئةٌ تتكوّن من كبار ملاك الأراضي ومن كبار التجار الذين أصبحت لهم ارتباطات بالسوق الرأسمالية الخارجية، ولمعت أسماؤهم من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، فتجّار اللؤلؤ وتجار السلع الأوربية والتمور وشيوخ الحرف ورؤسائها كحرفة صناعة العبي والمنسوجات، وإنَّ معظم هؤلاء أصبحوا هم أعضاء في المجالس الإدارية المختلفة كمجلس إدارة المُتصرّفيّة[١٠]، ومجلس إدارة القضاء[١١]، ومجلس التمييز[١٢]، أو مجلس البلدي[١٣] في إدارة الأملاك السنية.[١٤]

وعلى أي حال فإنَّ وجود هذه الفئة ذات الثقل الاقتصادي و المركز الاجتماعي أصبح لها ثقلها السياسي أيضًا، و أصبحت في مواجهة رموز السلطة العثمانية وقادرة بنفوذها ووجاهتها على إيصال صوتها إلى مراكز صنع القرارات في الدولة العثمانية، بل وللسلطان شخصيًا، وخاصةً إذا ما عرفنا أنَّ سياسة صناع القرارات كانت قائمةً آنذاك على التقرّب من الأهالي و الوجهاء في الولايات العربية إضافةً إلى إعطاءهم التعليمات في عدم استخدام القوة في حل المشكلات التي تنشأ بين تلك الفئات من جهة وبين رموز السلطة من جهة أخرى، بل كانوا يميلون إلى حلّها سلميًّا.

ولعله يؤكِّد ما ذهبنا إليه ما ورد في التعليمات المعطاة لقائد الحملة العثمانية على الأحساء الفريق نافذ باشا، وهذا ما جاء في نصّه: >إنّه قد يحدث بعض التصرّفات الغريبة من الأهالي نتيجة لقرون الجيش إليهم وهذا أمر طبيعي، ولدينا تنتشر بينهم شائعات من أنَّ أموالهم ستصادر منهم و ستقرّر عليهم رسوم وضرائب جديدة، وأنَّ الجيش سيبقى بشكلٍ دائم في بلادهم، وينبغي إعطاؤهم الضمانات اللازمة وجلب الوجهاء لإفهامهم خلاف ذلك، وشرح غرض وجودهم في بلادهم، وأنَّ الدولة العثمانية لم تأتِ إلّا للحفاظ على حقوقهم، ولن تحصل

الأموال إلّا من أصحاب الثراء كالزّكاة الشرعية، وأنَّ الأموال التي ستحصل ستصرف لصالح الرعيّة).[١٥٥]

وأنَّه مهما يكن مما ورد في تلك التعليمات المعطاة لقائد الحملة العسكرية العثمانية على الأحساء فأنها لا تتعدى عن كونها واحدةً من أساليب الدعاية التي يلجأ إليها معظم الفاتحين وذلك لحشد أكبر عدد ممكن من الأهالي خلفهم، وضمان ولائهم حتى يثبتوا أقدامهم وخصوصًا أنهم كانوا يواجهون قوّةً قوية متمرسة في المنطقة وهي قوّة آل سعود، في حين أن ما حدث بعد ذلك كان بعيدًا عما وعدوا به وكشفوا النقاب عن توجهات وأساليب مختلفة مغايرة لذلك فاستاءت الأمور التي أدَّت إلى كثرة الشكاوى بسبب ثقل الضرائب واضطراب الأمن وعدم قدرة رموز السلطة في الكثير من الأحيان من إيجاد حلولٍ لمواجهتها.

امثله على العلاقه بين الوجهاء ورموز السلطه في الاحساء

سوف نستعرض لما وقع تحت أيدينا من وثائق ومصادر ومراجع، وبما تضمنته عن أوجه وأبعاد العلاقة بين رموز السلطة و الوجهاء في مُتصرّفيّة الأحساء.

ففي الشكوى المقدمة إلى مجلس شورى الدولة في استانبول ضد الشيخ قاسم آل ثاني (قائمقام قطر) من محمد بن عبدالوهاب الفيحاني أحد كبار تجار اللؤلؤ و عضو مجلس إدارة قضاء قطر، و شاركه فيها بعض أعضاء المجلس و بعض أهالي القرية، وتتلخّص شكواهم في أن شيخ قطر قام بالاعتداء على قريتهم (القارية) التابعة لقضاء قطر، وقتل منهم سبعة أشخاص وجرح اثني عشر آخرين، و أخذ منهم حوالي ثلاثة مئة ألف روبية، و قد ذكروا في شكواهم أنه سبق لهم أن قدّموا شكاوى ضد شيخ قطر نتيجة اعتداءاته المتكرّرة عليهم إلى نزيه بك متصرّف الأحساء (١٣٠٣-١٣٠٥هـ/١٨٨٤-١٨٨٦م)، وإلى والي بغداد تقي الدين باشا (١٢٩٧-١٣٠٤هـ/١٨٧٩-١٨٨٥م)، ووالي البصرة عزّت أفندي (١٣٠٤هـ/١٨٨٦م) لكن دون نتيجة تذكر.[١٦٥]

أما المثال الثاني فهو النص المترجم من العربية إلى العثمانية، وهو عبارة عن شكوى طويلة رفعها ستة وعشرين تاجرًا من تجار الأحساء، لم نتعرّف على أسمائهم إلى الصدارة العظمى (رئاسة مجلس الوزراء) في عام ١٣٠٨هـ تشرح الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المتردية في الأحساء بشكل دقيق، ووضعت النقاط على الحروف بصراحة ووضوح، حيث أشارت إلى وقائع

محزنة في الأحساء خصوصًا تعرّض القوافل التجارية للنهب والسلب و القتل واختطاف الأشخاص لأكثر من مرة خلال بضعة أشهر، ولم يسلم من ذلك حتى الأطفال والنساء، إضافةً إلى فقدان أموال ضخمة تعود لتجار المنطقة مما أدى إلى توقفهم عن ممارسة نشاطهم التجاري بل أوشك بعض منهم على الإفلاس.[١٧]

وحمّل أصحاب الشكوى رموز السلطة العثمانية في كل ما حدث من اعتداءات نظرًا إلى أن موظّفي السلطة اشتهروا بالنساء والتقاعس الكبير في أداء مسؤولياتهم في حفظ الأمن والنظام في البلاد، وإنّ ذلك قد ألحق إضرارًا بهيبة الدولة، وعرّض النشاط الاقتصادي إلى احتمالات التوقّف مما يعني خسارة كبيرة لخزينة الدولة.[١٨]

واختتم أصحاب الشكوى كلامهم من أنهم سوف يضطرون مكرهين إلى مغادرة البلاد إلى جهة يتوفر فيها الأمن والنظام إذا لم تتخذ السلطة المركزية تدابير سريعة وفعّالة باستعادة أموالهم المنهوبة، واستخدام الحزم والشدة في معاقبة القائمين بهذه الأفعال بصورة مباشرة أو غير مباشرة.[١٩]

جهود السلطه العثمانيه تجاه تلك الاحداث

سارع الباب العالي (رئيس الوزراء) نتيجة لشكوى التجار وتهديداتهم إلى تعيين رجل عسكري حازم هو الفريق عاكف باشا (١٣٠٨-١٣١١هـ/١٨٩١-١٨٩٤م) ليكون متصرفًا للأحساء، و استطاع الفريق مما لديه من خبرة إعادة الأمن و الهدوء في المنطقة.

ومن الجدير ذكره أنه بعد الشكوى السابقة بعدة أشهر نجد عريضة موقعة من أكثر من ثلاثين شخصًا من أهالي الأحساء يمتدحون فيها الفريق عاكف باشا على جهوده ونشاطه في حفظ الأمن والنظام وبضربه الشديد على أيدي العابثين به، ويطالبون نظارة (وزارة) الداخلية بتكريمه لقاء جهوده تلك.[٢٠]

ولعله من المفيد أن نشير إلى بعض مما قدّمه المُتصرِّف (عاكف باشا) من جهود في قضايا المنطقة السياسية والأمنية والاقتصادية، ومن بينها محاولاته وجهوده في العمل على مد خط التلغراف من البصرة إلى مُتصرّفيّة الأحساء بعد تكليف وزارة الداخلية له بمتابعة ذلك استنادًا لما تمَّ إقراره في اجتماع مجلس المخصوص في استانبول حول ضرورة زيادة ربط أهالي المنطقة بالدولة

العثمانية، وذلك بالعمل على أخذ التدابير اللازمة لاستتباب الأمن الذي يعتبر هو الركيزة التي تستند عليه كافة القضايا.[٢١]

فما كان من عاكف باشا إلّا أن اجتمع بالوجهاء في الأحساء، منهم: (محمد بن عبداللطيف الجعفري، عبدالرحمن بن درويش، عبدالرحمن بن سلامة، محمد بن عبدالله الملحم، عبدالله بن سليمان، إبراهيم بن إسماعيل، علي بن إبراهيم بوحليقة، عبدالعزيز بن يحيى، فارس بن ناصر، عبدالمحسن آل سليم، حسن بن رمضان، عبدالرحمن بن عتيق، حمد بن إبراهيم بن غنيم، عبدالله آل سعدون، عبدالله بن محمد بن دوغان، محمد بن عرفج، عبدالعزيز بن سلامة، عبدالرحمن بن عثمان، علي بن أحمد الماجد، عيسى آل حسن، السيد حسن بن إبراهيم، محمد بن عبدالله آل موسى، عبدالرحمن بن صويغ، حسين بن محمد الخليفة، عبدالله بن محمد الشعيبي، عبداللطيف بن موسى الحملي، سلطان بن حسن البصري، سيد حسين الحاجي)، وذلك لعرض قرارات المجلس المخصوص، حيث استطاع أن يحصل على تأييد منهم بضرورة أخذ التدابير اللازمة لمد خط التلغراف لقناعتهم بأهميته وأنه سيعود عليهم وعلى المنطقة بالنفع، وأبدوا استعدادهم بالمساهمة المادية بمبلغ ثلاثة آلاف ليرة عثمانية (بما تعادل حوالي ١٧٠٠ باون استرليني) لتنفيذ المشروع، كما أنهم أبدوا وجهة نظرهم والتي لقيت تأييدا من ولاية البصرة والجهات المعنية في استانبول بضرورة تسيير سفينتين من البصرة إلى العقير لحمل البريد لحين الانتهاء من مشروع مد خط التلغراف، وتمَّ رفع ذلك إلى مركز ولاية البصرة بعد توقيعه من الوجهاء والتصديق عليه من إدارة مجلس المُتصرّفيّة.[٢٢]

وعلى الرغم من تلك الجهود والتدابير لمد خط التلغراف إلّا أنه لم يتم آنذاك والاكتفاء بتسيير سفينتين للبريد من البصرة إلى العقير مرورًا بالكويت ورأس تنورة والقطيف بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية في الدولة العثمانية، وتأسيس لجنة الدين العام العثماني عام١٨٨١م لتسديد ديونها المتراكمة عليها للدول الأوربية، بسبب إعلان الدولة العثمانية إفلاسها عام ١٨٧٥م.[٢٣]

شكوى وجهاء القطيف ضد ابن جمعه

ونجد شكوى أخرى قدّمها بعض وجهاء القطيف الذين لم نستطع التعرّف على أسمائهم إلى الصدارة العظمى في شهر شعبان من عام ١٣٢٤هـ/ أكتوبر عام ١٩٠٦م ضدّ أحد كبار

تجّار اللؤلؤ في المنطقة، ورئيس دائرة الأملاك السنية، وهو منصور باشا ابن جمعة الكويكبي، ويذكر مقدمو الشكوى أنَّ ابن جمعة استقلَّ مركزه كمحتكر لتصدير التمور، حيث فرض أسعارًا متدنيةً على تمورهم، الأمر الذي أدّى إلى اضطرار المزارعين على بيع تمورهم له بالرغم من أسعارها المتدنية المفروضة عليهم، في حين يقوم باستيراد الحبوب من البصرة وبيعها عليهم بأسعار مرتفعة مستقلًا في ذلك منصبه وصلته برموز السلطة في تنفيذ ذلك، حتى أن قائد القوّة العسكرية وموظفي الميناء هم من يساعدوه.

ويختتم أصحاب الشكوى شكواهم بالطلب من الباب العالي بإبعاد منصور باشا بن جمعة و أخيه عبدالحسين عن القطيف وإرسا لهما إلى أي جهة في الدولة.[٢٤]

ومن الجدير بالذكر أنه سبق لطالب النقيب متصرّف الأحساء (١٣٢٠-١٣٢٢هـ/١٩٠١-١٩٠٣م) أن حاول إضعاف مركز ابن جمعة المالي والتجاري في القطيف، إلا أنه بتلك المحاولة فقد المُتصرِّف المذكور منصبه وبقي النفوذ الكبير الذي كان يتمتع به ابن جمعة في القطيف.[٢٥]

ولعله يمكننا القول هنا بأن تلك الشكوى المقدمة من بعض الوجهاء في القطيف قد تكون شكوى كيدية وتحريضية من السيد طالب النقيب بسبب عزله عن منصبه و تذمّر أهالي القطيف من تصرفاته تجاه أحد رموزهم، ويؤكد ذلك ما ذهبت إليه البرقية المؤرخة في ١٣١٩وفي ١٣٢٢هـ[٢٦] والموقعة من الشيخ حسين الفرج والمرفوعة إلى مقام الصدارة العظمى، ومفادها بأن عموم أهالي القطيف قد عرضوا مظلوميتهم مرارًا على المُتصرِّف طالب النقيب ولم يصلوا إلى أيّة نتيجة، وأنهم التجأوا إلى الصدارة بهدف رفع تلك المظلمة حتى لا يلجئا إلى طلب الحماية من الأجانب.[٢٧]

استجواب السلطه للوجهاء

وحري بنا أن نشير هنا إلى ماورد في الملف الاستجوابي المؤرخ في ١٣١٠هـ[٢٨] (٢٨) لأكثر من حوالي ثلاثين وجيها نذكر منهم: (فهد بن محمد السعدون، عيسى العمر، محمد بن أحمد ابراهيم بن جغيمان، عبدالعزيز بن خوفي، محمد بن عثمان، عبدالرحمن بوبشيت، محمد بن عبداللطيف الجعفري، محمد بن حسين القريني، أحمد بن علي، أحمد بن الشيخ، محمد بن

سلطان، عبدالله بن سعد، محمد بن حسين، خليفه بن عطوان، عبدالله السعيد، إبراهيم بن طوق، سلطان البصري، حسين أبو خميس، حسين الخليفة، عثمان بن عمر، إبراهيم بن إسماعيل، عبدالله بن جغيمان، عبدالله بوعلي).

وبعض من رموز السلطة في إدارة الأملاك السنية في متصرفية الأحساء من قبل لجنة شُكِّلت للكشف عن بعض الملابسات في بعض القضايا الأمنية والإدارية والمالية، والتي أشارت إليها أوراق الاستجواب البالغ عددها حوالي (٧٣ صفحة و ٣٠مرفقًا و٦صفحات ملخّصًا). [٢٩٥]

وإنه بعد دراسة اللجنة لجميع المستندات في كل القضايا وما انتهت إليه التحقيقات مع أصحاب الشأن توصّلت اللجنة إلى أنَّ الأسباب الرئيسة في وجود هذه المشاكل والتنافر والشكاوى يعود إلى سوء تصرف رموز السلطة في إدارتها وعدم إعطائها التعليمات الكافية لتكون قاعدةً سليمة يستند إليها جميع الأطراف وواجبات كل منهم تجاه كل قضية.

وترى اللجنة أنه إلزام رموز السلطة الكشف عمَّا يرد إليها من تعليمات، إضافةً إلى القيام بأعمال المتابعة والتفتيش المستمر عن سير العملية الإدارية والمالية والأمنية، وعلى جميع القيود والسجلات ومعالجة الأمور في مهدها، واستئصال أي فساد .

ولعلنا نميل إلى ما توصّلت إليه اللجنة من نتائج وقرارات، وما ذهبت إليه من لوم على رموز السلطة في خلق المشاكل بينها وبين الأهالي والوجهاء.[٣٠٥]

نجاح الوجهاء في تجميد بعض قرارات السلطه

لقد استطاع الوجهاء إن يجمدوا العمل في تطبيق بعض القرارات أو التدابير أو السياسات التي كانت تمارس من أجل تطبيق أنظمة و قوانين أصدرتها الحكومة المركزية، ونورد هنا بعضًا من تلك الأمثلة مما توفر لدينا من وثائق ومصادر و مراجع:

كان الأهالي غير مرتاحين من إقامة المحاكم النظامية الجديدة في بلادهم[٣١٥] لأنها مخالفة للشريعة الإسلامية من خلال ممارساتها و إجراءاتها واستطاعوا إيقاف العمل بها و ألغيت وفقًا للإدارة السلطانية المؤرخة في الخامس من شهر رمضان المبارك لعام ١٣٠٨هـ حيث ورد فيها: >إنه بناء على الشكوى الواردة بشأن وكيل المدعي العام العمومي في محكمة البداية في سنجق

(متصرفية) نجد (الأحساء)، فإنه ينبغي عزله و إلغاء المحاكم النظامية في نجد (الأحساء) و تشكيل مجالس تمييز فيها<.[٣٢]

ومثال آخر على موقف الوجهاء في تجميد تطبيق بعض أنظمة الدولة وقوانينها هو ما ذكره القائد العسكري (رضا باشا) من البرقية الواردة باللغة العربية من ولاية البصرة بتوقيع حوالي ثلاثة عشر شخصًا من وجهاء الأحساء في ١٢ صفر ١٣١٨هـ حيث يذكرون فيها الآثار السيئة التي يعاني منها الأهالي جرّاء تعديل نظام التمليك للأراضي في نجد، وأنه بعدما حوّلت إدارة تمليك الأراضي من إدارة أراضي نجد (الأحساء) السنية إلى عهدة القائد العسكري الذي قام بتبديل النظام القديم الخاص بالأراضي و المياه، حيث حوّلت المياه إلى غير أصحابها، وأذلّ بذلك الوجهاء و تسبّب في وقوع الخلاف بين الأهالي، ولذلك فإنهم يطلبون في شكواهم تعديل الوضع.[٣٣]

وقد تمَّ الاتفاق على تطبيق أنظمة التمليك، وأكّد ذلك القائد العسكري رضا باشا عندما أشار إلى البرقية العربية الواردة في ٣٠ صفر ١٣١٨هـ بتوقيع حوالي ستة وعشرين من العلماء والوجهاء في المُتصرّفيّة، والذي يمتدحون فيها القائد العسكري اللواء (حميد بك) الذي قام بحفظ حقوق الأهالي بإعادة الأمور كما كانت عليه في السابق، وأنهم يطالبون ببقائه في منصبه وذلك لراحة الأهالي.[٣٤]

وهنالك رسوم وضرائب فرضت على الأهالي في مُتصرّفيّة الأحساء استطاع الوجهاء تجميدها وإلغائها، ومن تلك الرسوم التي فرضت كانت على البرسيم (القت)، والتي طبقت في عهد متصرِّف الأحساء موسى كاظم الحسيني (١٣١٨-١٣١٩هـ/١٩٠٠-١٩٠١م)، حيث أثار ذلك استياء الأهالي منها، الأمر الذي حمل الأهالي على تشكيل وفد من الوجهاء برئاسة الشيخ عبدالعزيز العلجي والوجيه عبداللطيف بن عبدالله الجبر للتوجه إلى البصرة لمقابلة والي البصرة نامق باشا الصغير (١٣١٧-١٣٢٢هـ/١٨٩٩-١٩٠٣م) لمناقشته في شأن الرسوم المفروضة على البرسيم، وكانت نتيجة المناقشة إلغاء تلك الرسوم فعلًا.[٣٥]

وقد حاولت الدولة تطبيق ضريبة التمتع (وهي ضريبة تؤخذ من الأشخاص على أرباحهم السنوية في مجال النشاط التجاري والصناعي في مُتصرّفيّة الأحساء) لكنها لم تطبق نتيجة لمعارضتها من قبل الوجهاء الذين أثاروا السكان ضد هذه الضريبة، ويتضح ذلك من الخطاب

المقدّم من وكيل ناظر المالية إلى مقام الصدارة التنظيمي المؤرخ في عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م بشأن الحصول على إذن في تأجيل تطبيق ضريبة التمتع في لواء نجد (الأحساء)، وقد حصلت الموافقة على ذلك بقرار من مجلس الوزراء أحيل إلى وزارة الداخلية لتنفيذه حيث ورد فيه:

"إنَّ الأهالي القاطنين في لواء نجد (الأحساء) لا يقبلون دفع أي ضريبة كلية أو جزئية تفرض سوى التكاليف المبرية (الحكومية)، و ينظرون إلى ذلك بأنه بدعة، وفي حال قيام الحكومة بفرضها عليهم فإن حدوث بعض الأوضاع غير المرضية متوقع، ولذلك فإنَّ القيام بتحصيل ضريبة التمتع منهم في هذا الوقت بالذات غير ممكن، وأن تؤجل حتى الانتهاء من الإصلاحات اللازمة[٣٦] (ولعله يشار هنا إلى الإصلاحات التي شرعت حكومة الاتحاديين آنذاك إدخالها على مناطق الإمبراطورية ومن بينها المناطق العربية)

وفي برقية مرفوعة من ولاية البصرة في ٢٨ربيع الآخر سنة ١٣٢٤هـ / ١ حزيران (يوليو) ١٩٠٦م تذكر بأن سكان الأحساء قاموا بالتمرّد ضد السلطة العثمانية بسبب قيام موظفي تلك السلطة بوضع تقديرات عالية على أسعار التمور التي على ضوئها يأخذون منهم الضرائب، وإن السكان حملوا السلاح في تمردهم هذا، كما قام أصحاب الدكاكين بإغلاق محلاتهم وتوقف النشاط التجاري في الأسواق، حيث حدث اضطراب عام في الهفوف وجميع النواحي والقرى التابعة لها، وكان موقف السلطة منها ضعيفًا، وخصوصًا أن هنالك تنافر وعدم انسجام بين متصرِّف الأحساء محمد نجيب بك (١٣٢٣-١٣٢٥هـ/١٩٠٥-١٩٠٧م) وقائد القوة العسكرية في الأحساء الميرالاي حلمي بك ولمعالجة الموقف عزل حلمي بك من منصبه.[٣٧]

مواقف فرديه من الوجهاء تجاه رموز السلطه

وبجانب تلك المواقف الجماعية بين وجهاء الأحساء و السلطة العثمانية في الأحساء، نجد هنالك مواقف فردية من أولئك الوجهاء تمثلت في شكاوى تقدّم بها بعضهم إلى مركز الولاية معبرين فيها عن استيائهم لتصرّفات بعض رموز السلطة في المُتصرّفيّة.

فالشكوى المقدمة من عبدالله بن عيسى أبو حليجة (بوحليقة) أحد تجار العبي(البشوت) في الأحساء إلى والي البصرة حمدي باشا مؤرخة في شعبان ١٣١٧هـ حيث يذكر في شكواه أن داود بن شنطوب اليهودي ملتزم رسوم الاحتساب وأحد رموز السلطة العثمانية في المُتصرّفيّة أقام بإهانته بالسب والشتم له شخصيًا و لدينه، و إنه أبلغ مجلس التمييز في اللواء بما جرى له، ولكنه

لم يحصل على أي نتيجة، و إنه يأمل من شكواه هذه أن يقوم والي البصرة بعرضها على محكمة الجزاء في الولاية.[٣٨٥]

أما المثال الآخر فهو الشكوى المقدمة من عبدالرحمن بن درويش أحد الوجهاء في الأحساء إلى وكيل متصرِّف نجد (الأحساء) مؤرخة في شوال عام ١٣١٨هـ حيث يذكر فيها ممارسات المُتصرِّف سعيد باشا (١٣١٥-١٣١٨هـ/١٨٩٧-١٩٠٠م) و داود بن شنطوب تجاهه، و ذلك عندما أراد التوجه إلى بيت الله الحرام بقصد الحج طلب منه سعيد باشا أن يشتري له جارية حبشية صغيرة من الحجاز وإنه قام بشراء الجارية بقيمة ٢٥ ليرة وأرسلها إلى المُتصرِّف بعد وصوله إلى بلده الأحساء، وأشار إلى استيائه الشديد من تصرّفات المُتصرِّف بعدم إعطائه المبلغ الذي صرفه لشراء الجارية وإنه أصبح ألعوبة بين المُتصرِّف وداود بن شنطوب، و اختتم بن درويش شكواه بترجي واسترحام في أن ينظر في دعواه و أن ترد له الأموال التي صرفها.[٣٩٥]

وعلى أي حال فإننا لا نملك أي أدلة لمعرفة نهاية الشكوتين و يكتفي ذكرهما للتعرف على حقيقة طبيعة ممارسات بعض رموز السلطة العثمانية في مُتصرّفيّة الأحساء الاستفزازية تجاه الأهالي.

جهود السلطه في التقرب من الوجهاء

وأخيرًا نودُّ أن نشير إلى أن السلطة العثمانية سواء في المُتصرّفيّة أو الولاية أو المركز لم تكن بعيدة عما يحدث من مواقف من الوجهاء والأهالي في المُتصرّفيّة، ولم تقف مكتوفة اليدين تجاه مواقفهم، بل نجدها لجأت إلى استخدام أساليب مختلفة لإضعاف مواقف الوجهاء تجاهها و ذلك عن طريق التشكيك في صحة الاتجاهات التي يسلكها بعض الوجهاء، إضافة إلى كسب البعض منهم إلى جانب السلطة عن طريق إرضائهم ببعض المكاسب، وهذه السياسة الأخيرة معروفة خلال فترة السلطات عبدالحميد الثاني الذي كان يسعى إلى كسب ود وولاء الولايات العربية خاصة أنه في أمس الحاجة إلى مثل ذلك نظرًا إلى ما كانت تمر به الدولة العثمانية من أزمات سياسية واقتصادية حادة.[٤٠٥]

ولذا فإننا نجد خلال تلك الفترة ظهور بعض الأشخاص الذين يقومون بإلقاء الخطب الرنانة التي تمجد السلطة والسلطان وتكيل الاتهامات للعناصر التي ترفع صوتها بالشكوى والاستياء

و تصفها بأنها عناصر مغرضة تريد إثارة الفتنة في البلاد والتمرد على ولي الأمر، ولعل الوثيقة المؤرخة في سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م تؤكد ما ذهبنا إليه، وهي عبارة عن خطبة مطوّلة دبّجها مبارك بن حمد العقيلي شاعر الأحساء، حيث تضمّنت التمجيد بالدولة العثمانية وسلطانها، وإن من واجب السكان في الأحساء أن يدينوا بالطاعة والولاء للسلطة والسلطان والانصراف عن المغرضين الذي يحيكون المؤامرات ضدها لغرض إسقاطها.[٤١]

كما تجد أيضًا مشاركة للمؤسسة الدينية متمثلةً في مفتي الأحساء الشيخ عبداللطيف الملا الذي طالب من السلطة العثمانية التعقل في ممارساتها بتحصيل الضرائب الباهظة على الصادرات والواردات من الأهالي بل وطالبها بإلغائها، وطالب الوجهاء والأهالي أيضًا بعدم إشاعة روح الفتنة والتمرد على ولي الأمر وطمأنتهم بمتابعة متطلباتهم تلك[٤٢] و يضاف إلى ذلك أن السلطة العثمانية لم تكتفِ بذلك بل لجأت إلى بعض الوجهاء عن طريق تقديم العطايا والأوسمة والنياشين ومنحهم ألقاب (مثل: بك، باشا[٤٣] و أيضًا قامت باسترضاء بعض زعماء القبائل عن طريق تقديم العطايا لهم بتخصيص معاشات شهرية ومؤن غذائية كالتمور وغيرها، حيث خصّصت لكل من الشيخ حزام، والشيخ منصور بن متجز والشيخ مكداد من شيوخ العجمان رواتب شهرية على التوالي ٤٠٠ قرش، ٣٠٠ قرش، ١٥٠قرش، أما الشيخ عبدالرحمن بن نقيدان والشيخ جابر المرضف، والشيخ محمد بن شريم من شيوخ آل مرة، فقد خصّص لكل واحد منهم راتبًا شهريًّا مقداره٣٠٠ قرش، ولعله يمكننا القول هنا بأن الاختلاف في الرواتب المخصصة لشيوخ القبائل يرجع إلى التفاوت فيما بينهم في الولاء والقوة.[٤٤]

دور وعي الوجهاء في الاحساء. واثره على مواقفهم من رموز السلطه

وفي ضوء ما أوردناه من إشارات عن تزايد قوة الشيوخ والعلماء والوجهاء و التجار ومساندة الحرفيين والفلاحين والمزارعين لهم، وما نتج عن ذلك من تباعد وتنافر بين السكان عمومًا والسلطة العثمانية، يدعونا أن نستنتج أن الوعي في مُتصرّفيّة الأحساء قد أخذ يتأثر بما حوله من تيارات فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية، وإن ما ساعد على تطوّر هذا الوعي هو ما كان يدور حولهم من أحداث ومن أهمها على المستوى المحلي ما حقّقه قائد النهضة في نجد الملك عبدالعزيز آل سعود من نجاح باهر ولافت للأنظار المحلية والإقليمية والدولية باسترداده الرياض عاصمة آبائه وأجداده عام ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م، و ما حقّقه من انتصارات باهرة في معاركه

مع ابن رشيد وبخاصة معركة روضة مهنا ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م و التي قتل فيها ابن رشيد و تضعضع بعدها كيان دولة ابن رشيد إلى حدٍّ كبير.[٤٥]

وما دمنا في صدد مدى تأثر الوعي لدى الأهالي في الأحساء فلعله من المفيد أن نستعرض هنا تأثير الحركة العلمية في الأحساء على وعي الأهالي والوجهاء، وكما هو معلوم من أنَّ الأحساء عبر تاريخها الطويل امتازت بحركةٍ علمية ذات أنشطة متعددة في جزيره العرب، بل وعلى مستوى المناطق المجاورة والأقطار الإسلامية، حيث تأسست المدارس العلمية المتنوعة المذاهب الإسلامية (الحنفية، والشافعية، والمالكية، والحنبلية، والجعفرية) والتي كانت تحتضن أساطين العلم والمعرفة، من بينهم على سبيل المثال لا الحصر:

- الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا (١٢٧٠-١٢٢٩هـ).
- الشيخ عبدالله بن أبي بكر الملا (١١٤٢-١٢٠٩هـ).
- الشيخ عبدالله بن عبداللطيف بن مبارك بن الشيخ مبارك (١٢٥٠-١٢٩٩هـ).
- الشيخ عبداللطيف بن مبارك بن علي بن حميد التميمي المالكي (٠٠٠٠).
- الشيخ محمد بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن غنّام (ت: ١٢٩١هـ).
- الشيخ أحمد بن عبدالرحمن بن محمد العرفج (١٢٧٣- ٠٠٠٠).
- الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن الشيخ محمد سعيد بن عبدالله بن عمير (٠٠٠٠-١٢٨٢هـ).
- الشيخ محمد بن عبدالله بن أحمد بن عبدالله العبدالقادر (١٢٠٠-١٢٨٨هـ).
- الشيح حسن بن عبدالله بن حسين بن عبدالله الفلاح (١٢١٥-١٢٩٩هـ).
- الشيخ عبدالله بن أحمد بن محمد العبداللطيف (٠٠٠٠-١٢٦٣هـ).
- الشيخ عبدالله بن أحمد بن محمد بن حمد الوهبي (٠٠٠٠-١٢٦٣هـ).

- الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله الوهبي (٠٠٠٠-١٢٠٤هـ).

كما تأسست دور السكن لمرتاديها من طلاب العلم، وأوقفت الأوقاف، وخصّص ريعها لخدمه تلك المدارس، ونشير هنا إلى بعض تلك المدارس والتي لايزال بعضها إلى يومنا هذا منارةً للفكر والعلم، والبعض الآخر غيّبتها صفحات التاريخ، إما لأسباب اجتماعية أو سياسية أو مذهبية أو فكرية، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر:

(مدرسة أسرة آل ملا (القبة)، مدرسة علي باشا بن الوند زادا البكلربكي، مدرسة مصطفى باشا، مدرسة آل أبي خميس، مدرسة آل عبداللطيف، مدرسة الشهلوبية، مدرسة العمير، مدرسة الشهارنة، مدرسة النعيم، مدرسة السادة الجعافرة، مدرسة الساده الهاشم، مدرسة السعدون، مدرسة آل فيروز، مدرسة آل عفالق، مدرسة الخليفة، مدرسة الساده السلمان، مدرسة مهنا الجبري، مدرسة الغربين، مدرسة آل موسى، مدرسة آل كثير، مدرسة الزواوي، مدرسة آل مطلق، مدرسة السادة الخليفة، مدرسة الفلاح، مدرسة مصطفى باشا (العثمان)، مدرسة المصري، مدرسة آل أبي خمسين، مدرسة أسرة آل رمضان، مدرسة أسرة المشهدي، مدرسة أسرة الصحاف، مدرسة أسرة اللويمي، مدرسة آل زين الدين، مدرسة أسرة العيثان، مدرسة أسرة آل أبي دندن، مدرسة أسرة آل الشيخ عمران، مدرسة الشيخ حبيب البن قرين، مدرسة الشيخ أحمد البوعلي، مدرسة أسرة آل المحسني، مدرسة السادة آل الحسيني الجبيلي، مدرسة آل الشيخ ناصر الجبيلي، مدرسة السادة آل الحسيني، مدرسة أسرة آل بدران، مدرسة أسرة آل مربط، مدارس المهجر، مدرسة العلامة الشيخ علي بن عبدالمحسن بن عاشور البحراني، مدرسة العلامة الشيخ إبراهيم المقابي، مدرسة العلامة الشيخ عبدالله البربوري).[٤٦]

ويضاف إلى ذلك وجود العلماء الشيعة في العراق (كربلاء والنجف،والحله ،والكاظمية وسامراء ،) وفي ايران(قم، ومشهد، وشيراز) لغرض الدراسة الحوزوية واتصالاتهم بطلاب الحوزات من البلدان الأخرى وتأثرهم ببعض أفكارهم، الأمر الذي أدّى فيما بعد إلى نشر الأفكار السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والفكرية إلى أبناء جلدتهم، ولم يكن هذا مألوفًا من قبل وبخاصة إذا ما عرفنا أنَّ بعض من أولئك العلماء الأحسائيين الشيعة أصبحوا مراجع دين للشيعة في كل من الأحساء والقطيف، بل وفي الكويت وقطر والبحرين أيضًا، وحتى في ايران والعراق، ونذكر منهم: الشيخ محمد بن حسين بوخمسين الودعاني (١٧٩٥-١٨٩٩م)، السيد هاشم بن السيد أحمد السلمان (١٨٣٠-١٨٩٢م)، السيد ناصر بن السيد هاشم السلمان (١٨٧٤-

١٩٣٨م)، الشيخ عبدالله بن معتوق التاروتي (١٨٥٧-١٩٤٣م)، الشيخ محمد بن عبدالله العيثان (١٨٤٤-١٩١٣م)، السيد ماجد بن السيّد هاشم العوامي (١٨٦٢-١٩٧٤م)، محمد بن عبدعلي آل عبدالجبار، الشيخ حبيب بن صالح البن قرين (١٨٥٨-١٩٤٤م)، الشيخ موسى بن عبدالله بوخمسين (١٨٨٠-١٩٣٤م).[٤٧]

ولعل ما كان يدور في الدولة العثمانية وإيران من حركات دستورية كان له الأثر على الوعي الفكري والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فلقد قادت المؤسسات الدينية في إيران حركة ضد حكم ناصر الدين شاه وأرغمته في أوائل القرن العشرين على إصدار دستور للبلاد و إلغاء الاحتكارات الممنوحة للشركات الأجنبية[٤٨] (٤٨) كما أنَّ الدولة العثمانية كانت تعاني من مخاض الحركة الدستورية الثانية.[٤٩]

ويضاف إلى ذلك ما كان يصل الأحساء من مطبوعات عن طريق الأقطار العربية المجاورة بدء من البصرة وبغداد ووصولًا إلى الشام ومصر، حيث تداولت الأعداد الكثيرة في أيدي الأهالي من جريدة المؤيد واللواء، ومجلة المقتطف التي كانت تصدر جميعها في مصر.[٥٠]

الخاتمه

ولعل فيما أشرنا إليه لدليل على ارتفاع مستوى الحس الوطني والقومي لدى سكان الأحساء نتيجة لمتابعتهم لما يدور حولهم في المنطقة وبخاصة في المنطقة العربية.

وأخيرًا من المفيد أن نختتم القول بما ذكره محمد رؤوف الشيخلي وهو شاهد عيان وأحد رموز السلطة في متصرّفيّة الأحساء معبرًا عن التنافر والتباعد الواسع بين سكّان متصرفيّة الأحساء والسلطة حين يقول:

>... ولا يخالطون (أي السُكّان) هؤلاء الذين يسمّونهم العسكر مطلقًا، بل وإذا كان أحد السُكّان قد خالط أحد موظفي السلطة العثمانيّة في الأحساء فإنه يشار إليه بالبنان بأنه خالط العسكر، وإنَّ مدّة بقائي (أي بقاء الشيخلي) في لواء الأحساء لم يحصل ائتلاف بين الأهالي وموظفي الحكومة، فترى كلاً على حدة، ولا يتزاورون ولا يتخالطون...<.[٥١]

الملاحق

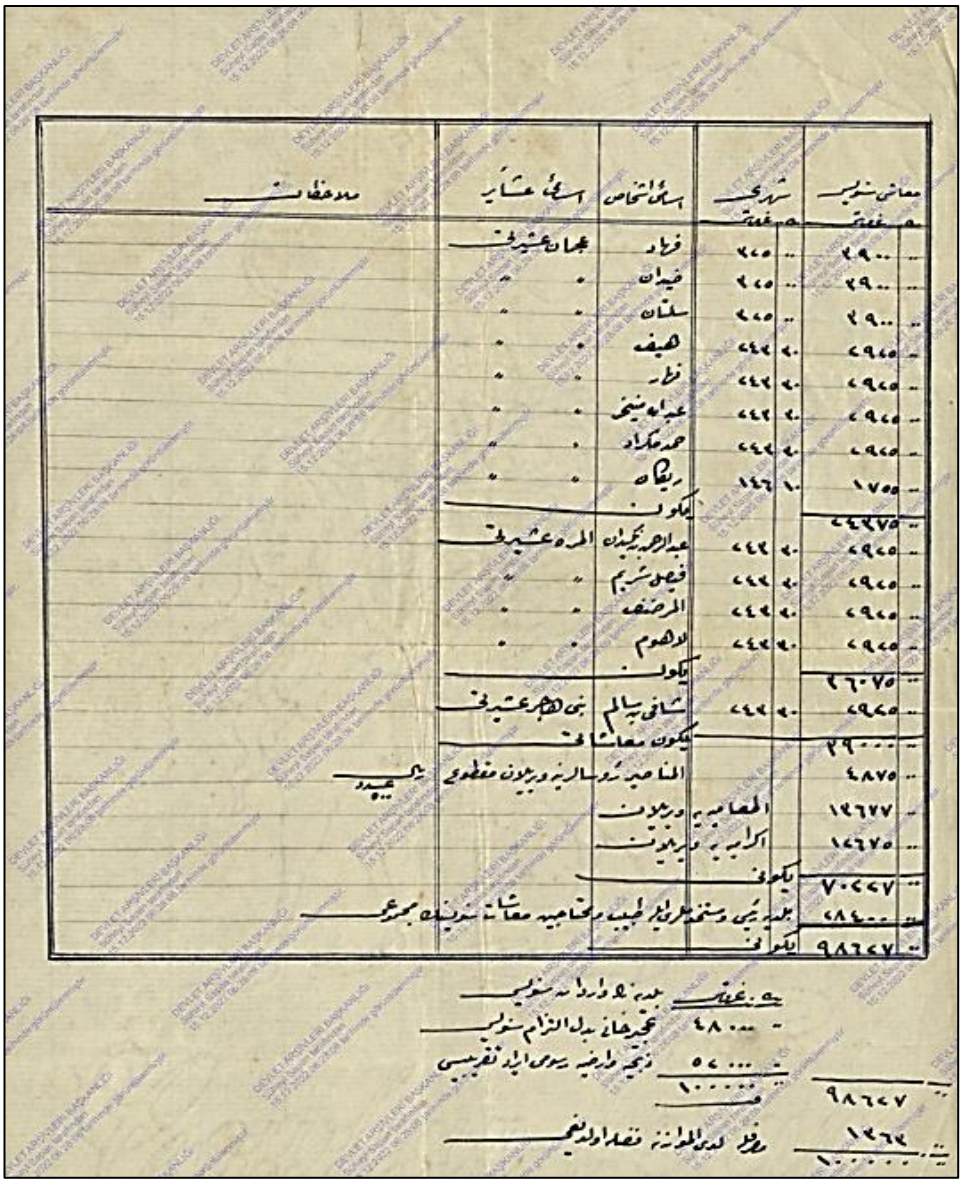

معاش سنوي		شهري		أسماء الأشخاص	أسماء عشائر	ملاحظات
٢٩٠٠	ق. غروش	٢٤٥	ق. غروش	فرار	عجمان عتيبة	
٢٩٠٠	"	٢٤٥	"	فيدان	"	
٢٩٠٠	"	٢٤٥	"	سلطان	"	
٧٩٧٥	"	٦٤٤	٤٠ "	لهيف	"	
٧٩٧٥	"	٦٤٤	٤٠ "	فطر	"	
٧٩٧٥	"	٦٤٤	٤٠ "	عبيد بن نيخي	"	
٧٩٧٥	"	٦٤٤	٤٠ "	حمد مكراد	"	
١٧٥٥	"	١٤٦	١٠ "	ريقان	"	
٤٤٢٧٥	"			يكون		
٧٩٧٥	"	٦٤٤	٤٠ "	عبد الرحمن بن ليدن	المره عتيبة	
٧٩٧٥	"	٦٤٤	٤٠ "	فيصل سريم	"	
٧٩٧٥	"	٦٤٤	٤٠ "	المرضفه	"	
٧٩٧٥	"	٦٤٤	٤٠ "	الدهوم	"	
٢٦٠٧٥	"			يكون		
٧٩٧٥	"	٦٤٤	٤٠ "	شافي بن سالم	بني هاجر عتيبة	
٢٩٠٠٠	"			يكون معاشات		
٤٨٧٥	"			الماجدة سعد السالم وبريدون مقطوعي		عيد
١٢٦٧٧	"			المعاميه وبريدون		
١٢٦٧٥	"			الكريه وبريدون		
٧٠٢٧٧	"			يكون		
٧٨٤٠٠	"			جميع ما يرد لجميع المعاشات سنويه		مجموع
٩٨٦٧٧	"			يكون		

مجموع جميع ما يرد سنويا ٩٨٦٧٧

مجيء خان بدل التزام سنويا ٤٨٠٠٠

زيجه ارضيه سوى ايراد تقديمي ٥٧٠٠٠

١٠٠٠٠٠

رفرق لدى الخزنه فضه اوالتفاوت ١٤٦٢

١٠٠٠٠٠

مخصّصات بعض القبائل

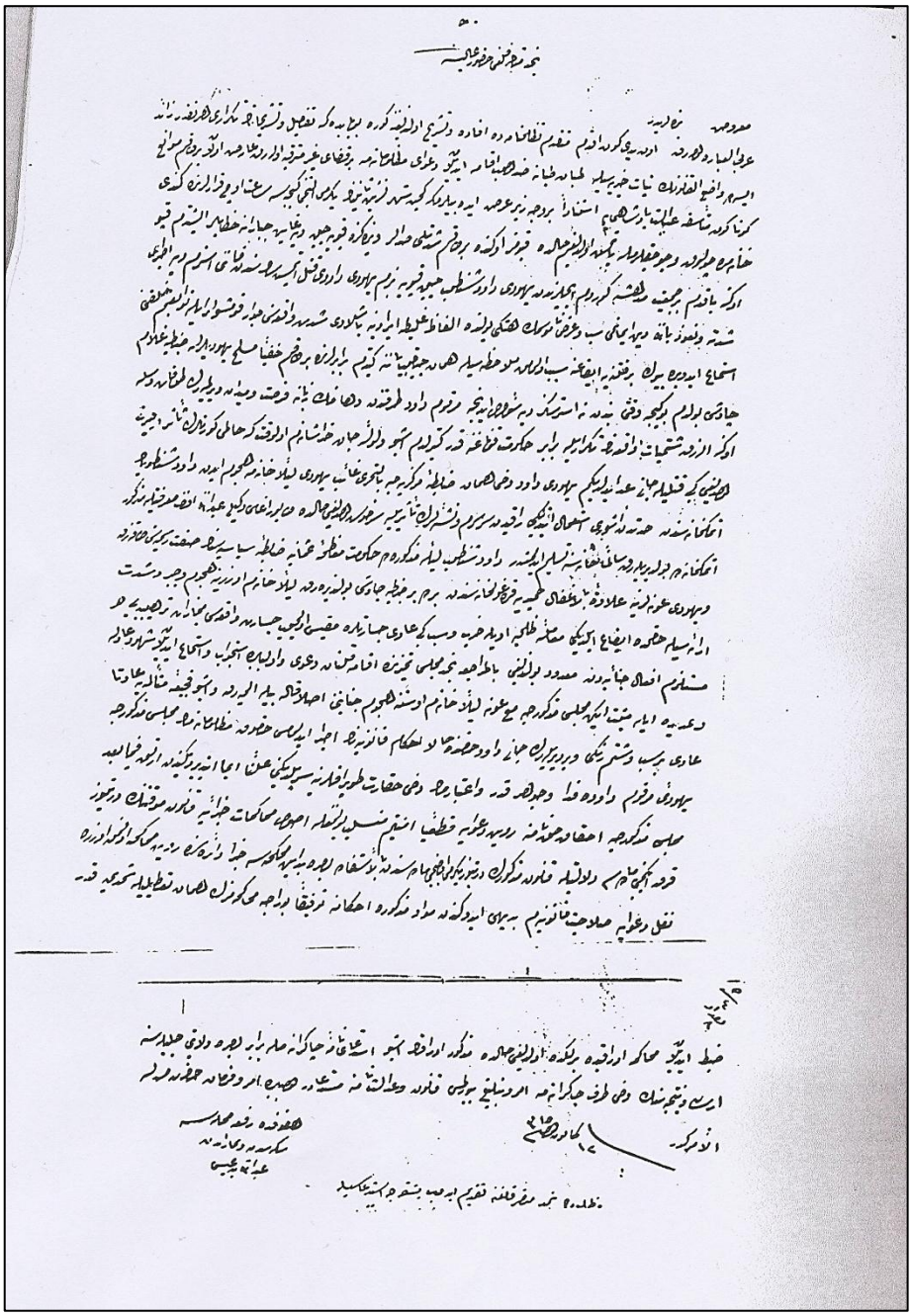

نص شكوى عبدالله بن عيسى بوحليجة

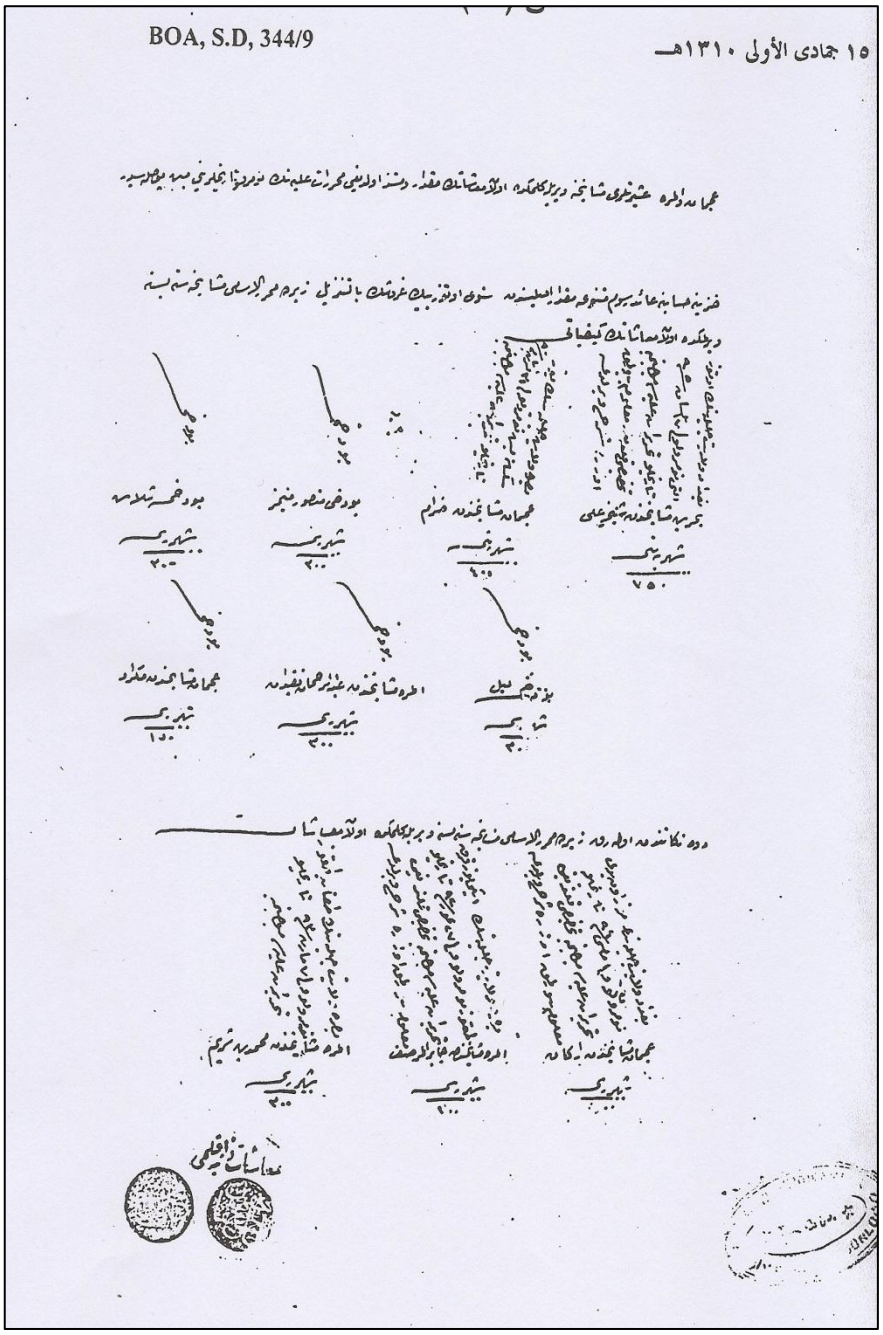

مخصّصات بعض مشايخ القبائل

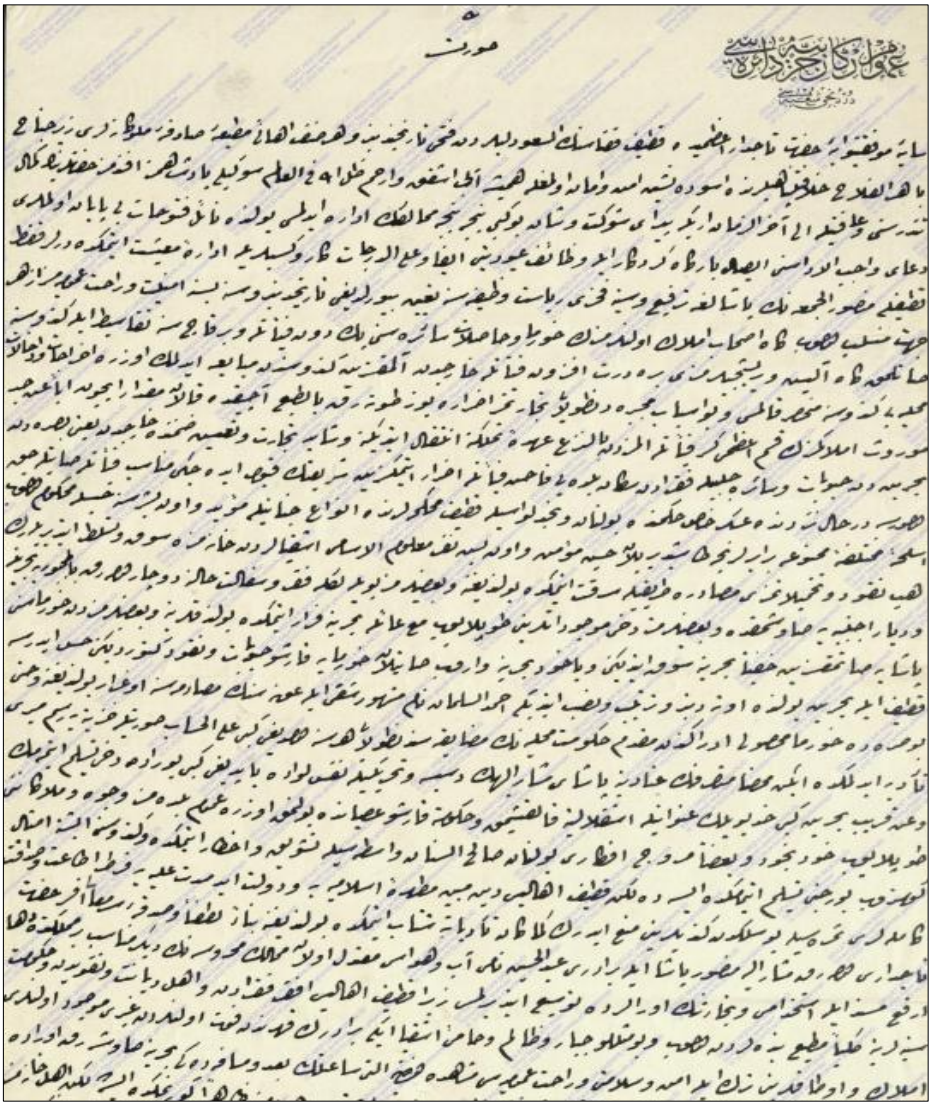

لصفحة الأولى

شكوى أهالي القطيف ضد منصور بن جمعة

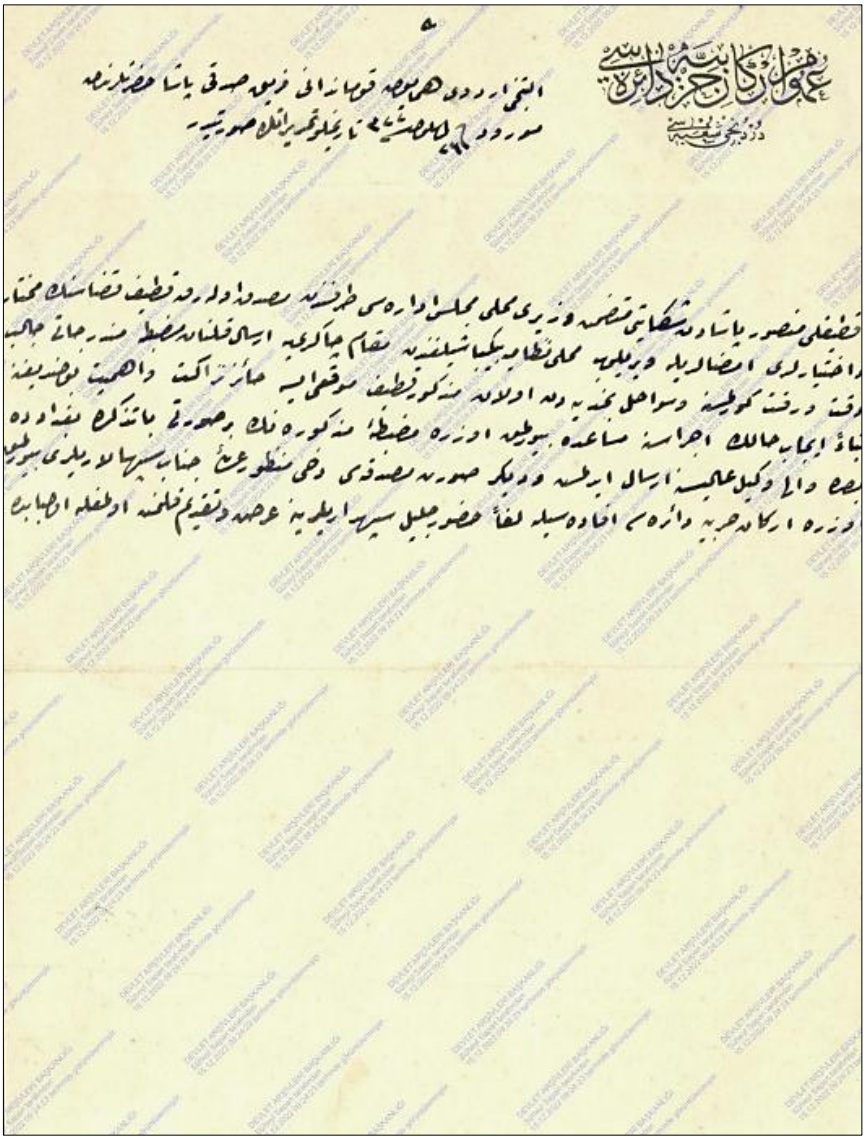

الصفحة الثانية

شكوى أهالي القطيف ضد منصور بن جمعة

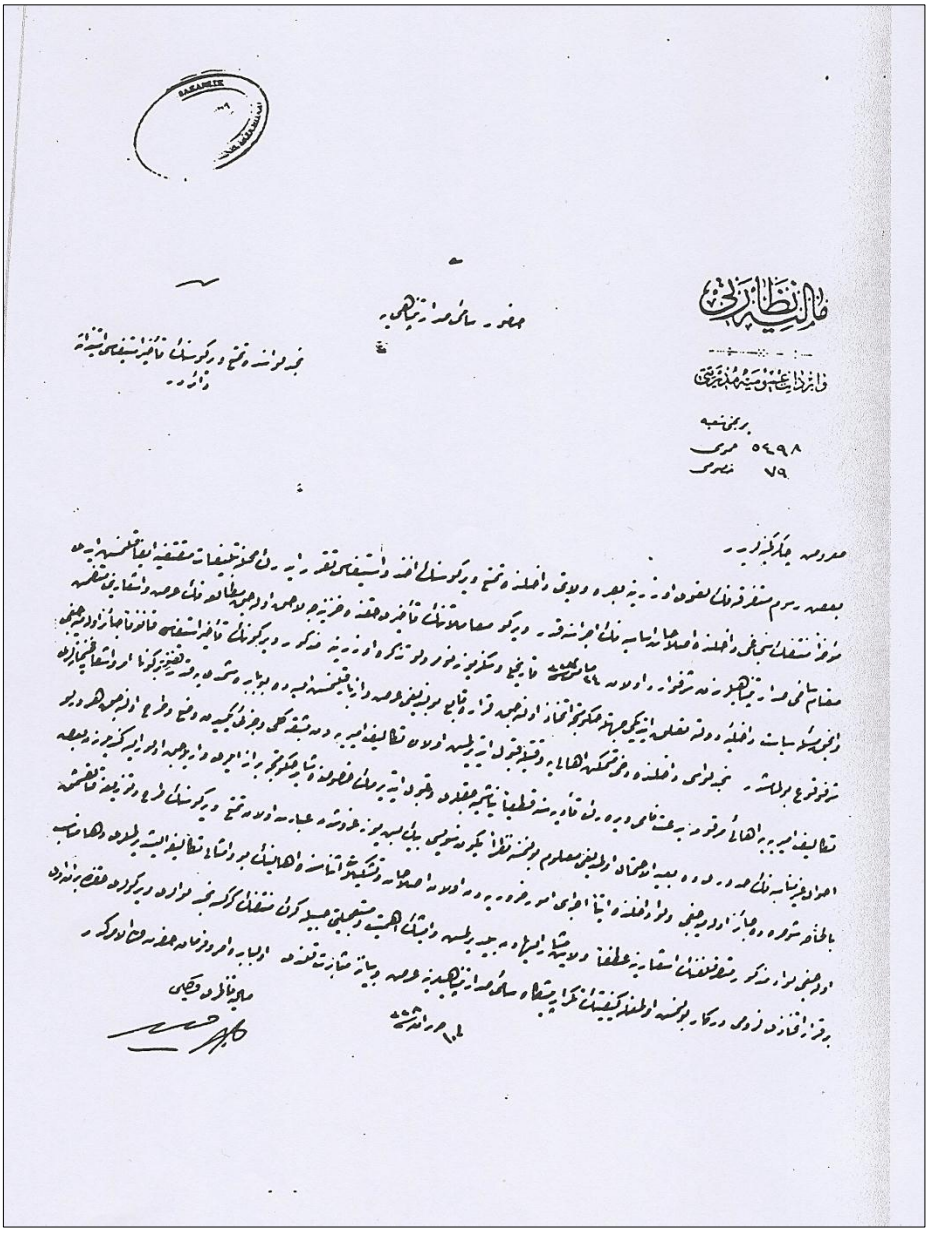

إلغاء ضريبة (التمتّع) من الأهالي

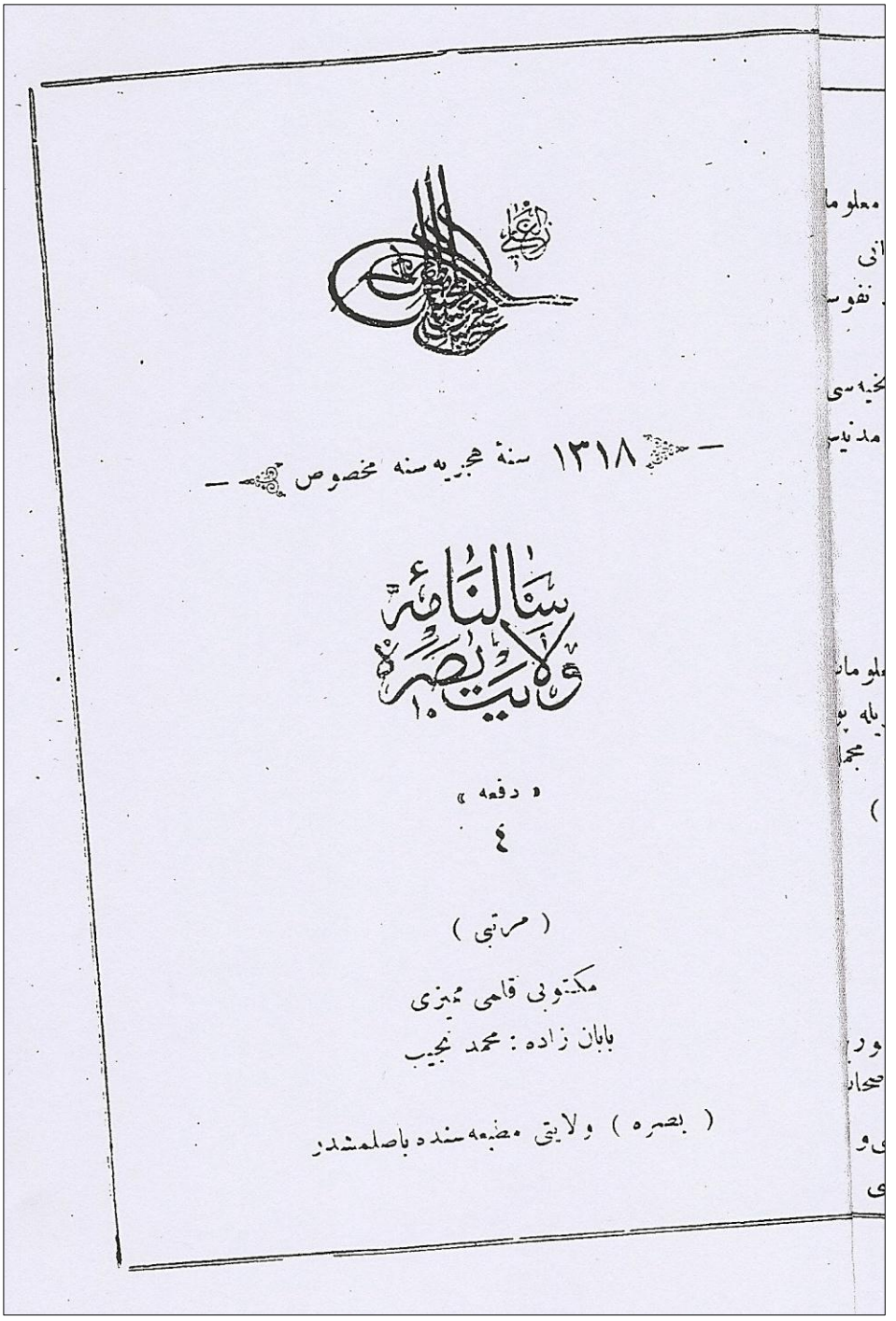

١٣١٨ سنة هجريه سنه مخصوص

سالنامۀ ولايت بصره

« دفعه »

٤

(مرتبى)

مكتوبى قلمى ممزى

بابان زاده : محمد نجيب

(بصره) ولايتى مطبعه سنده باصلمشدر

(محاسبه قلمی)

محاسبه‌جی افندی

واردات کاتبی	توفیق افندی	یومیه مقبدی حمدی افندی
مصارفات کاتبی	عبدالرحمن افندی	مصالح‌جاریه‌معاونی محمد نجیب افندی
مصالح‌جاریه‌کاتبی	موسی کاظم افندی	اوراق مقبدی مصطفی صبری افندی
	ابن صندوق	درویش افندی

(مجلس تمیز دائره‌سی)

بانکاتب	خلف افندی	رئیس ثالث افندی
محکمه‌شرعیه کاتبی	رابعه	کاتب ثانی حمدی افندی
		عمر افندی

(لوا مکتب رشدی و ابتدائیسی)

حمیدیه رشدی معلمی	محمد افندی	ابتدائی معلمی محمد سعید افندی

(بلده دائره‌سی)

رئیس محمد عبدالله الشعبی افندی

آغا محمد الاحمد الجبهان افندی	آغا عبدالرحمن الدبری افندی
عبدالله بن عبد	
عبدالرزاق بن ابشیر افندی	عبدالله‌لطیف بن جعفر افندی
کاتب	خوجه‌شد افندی

(مجلس اسناده امللاک طرابون جناب مولکاه اداره‌سی)

(قومیسیون هیئتی)

اداره مدیری	عبدالحمید بك مبرالای ۴ م
معاونی	سید احمد افندی ثالثه

(ارکان لوا)

نائب	محمد ثابت افندی
محاسبه‌جی	محمد وفیق افندی دوره مدرسی
تحریرات مدیری	محمد شریف افندی ثانیه

(مجلس اداره لوا)

رئیس مستشرف پاشا

نائب افندی	عبدالله‌لطیف آل‌حلی افندی
اعضای محاسبه‌جی افندی	عبدالله الشعبی افندی
تحریرات مدیری افندی	احمد بن سالم الماجد افندی
طوپچیباشیه	سیدحسن البرقی افندی

(تحریرات قلمی)

تحریرات مدیری افندی	
معاون احمد جمال بك	محاسبه اداره‌کاتبی عثمانزاده بك
اوراق مأمورلری	صالح افندی

— (قطيف املاك همايون جناب ملوكانه اداره‌سى) —

مأمور	سيد محمد بك
قومبسيون رئيسى	حاجى منصور باشا اميرالاى
اعضا	حسين الفرج افندى
كاتب وصندوقجى	على سرى افندى

(مأمورين متفرقه)

موقف قرانته مأمورى	شلال افندى
ديوان عمومیه مأمورى	صابر افندى

— (قطر قضاسى) —

قائمقام	عاصم الثانى افندى
قائمقام معاونى	حبيب افندى
	نحرير ات كاتبى

قره جى زنجى

نائب على افندى

بكر صدقى افندى

—

فرق ايكنجى الايك احساده ارامساز دردنجى طابورى

بكباشى	جميل افندى	٤ م	ايكنجى بلوك بوزباشى ركاب اغا
قول اغاسى	حاجى محمود افندى	«	ملازم اول منجل
طبيب «	حاجى احمد افندى	«	ملازم ثانى اموردى افندى
طابور كاتبى	عبدالقادر افندى	«	« منجل
امام	احمد شهاب الدين افندى		
كاتب معاونى	محمد افندى		
			اوچنجى بلوك بوزباشى مصطفى افندى
احزاجى	نفوس افندى	«	ملازم اول سعيد اغا
جراح	محمد شرف افندى	«	ملازم ثانى احمد اغا
نفنكجى	محمد ارسته	«	« طاهر بك
بوزباشى	منجل	«	دردنجى بلوك بوزباشى محمود اغا
		«	ملازم اول ابراهيم افندى
ملازم اول	عبداللطيف افندى	«	ملازم ثانى عبدالقادر افندى
ملازم ثانى	اسماعيل افندى	«	« منجل

فرق ايكنجى الايك احساده ارامساز دردنجى طابورى

بكباشى	يعقوب افندى	معماركار	عيسى افندى
طبيب	قول اغاسى يوسف افندى	جراح	حسن افندى
كاتب طابور	قاسم افندى	نفنكجى	محمد اوسته

٢/٨٣ (مجلد سنجاقي)

— مركز لواية مربوط فضائر —

— (قطيب قضائي) —

قائمقام يعقوب افندي ثالثه

نائب ، مال مديري عبدالواحد افندي

تحرير اتكاتبي حاجي محمود افندي

(مجلس ادارة قضا)

رئيس قائمقام افندي

اعضا زابط ، محمد زاير افندي

مال مديري ، صالح العلي افندي

تحريرات كاتبي افندي ، منصور بن احمد افندي

حسن علي افندي

(مال ميري)

مال مديري عبدالواحد افندي | صندوقي امين محمد المنصور افندي

(مجلس بلدي)

رئيس ، نائب فندي

اعضا ، ثالث كاتب ابراهيم افندي ، رابع كاتب ثاني محمد افندي

(بلديه ئ رئيسي)

رئيس حاجي علي افندي

اعضا محمد افندي ، اعضا ابراهيم افندي

كاتب احمد افندي

قومبسيون تذبيحي محمد الجعفري افندي ٤ م

محاسبه باتكاتبي علي رضا افندي

اعضا عبداللطيف الحلي افندي | اعضا احمد الجعفري افندي

اعضا محمد بن عقاق افندي

(محاسبه قلمي)

اتكاتبي كاتب عباس افندي | اوراقي مأموري عبدالوهاب افندي

صندوق امين درويش افندي

— مركز لواية مربوط ناجيلر —

(مميز ناجيسي) (عيون ناجيسي)

مدير آصف افندي | مدير ابراهيم افندي

(جفر ناجيسي) (عجير ناجيسي)

مدير ابراهيم حلمي افندي | مدير عبدالكريم افندي

عجير دون عموميه مأموري احمد افندي

عجير لجان تذبيحي سالق افندي

—

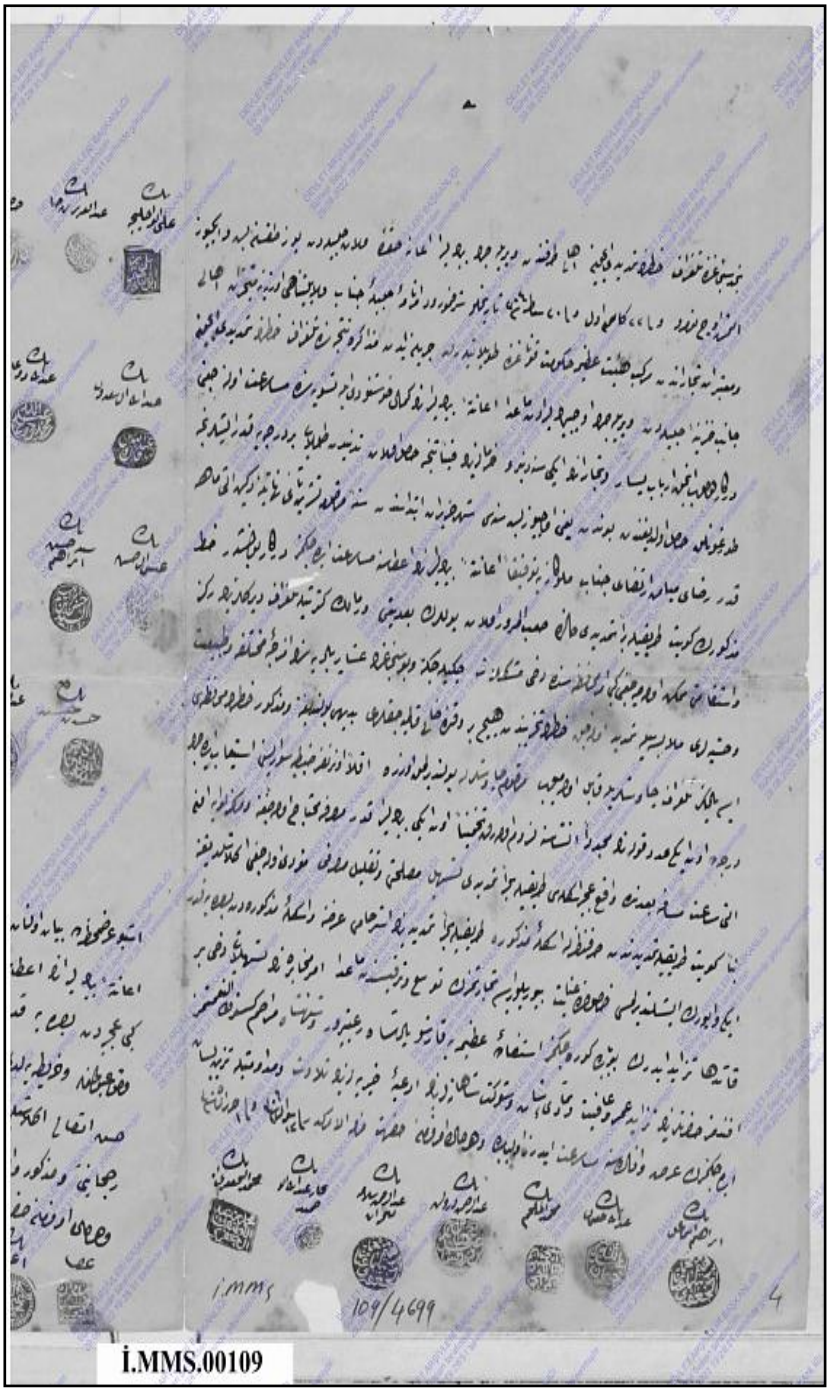
İ.MMS.00109

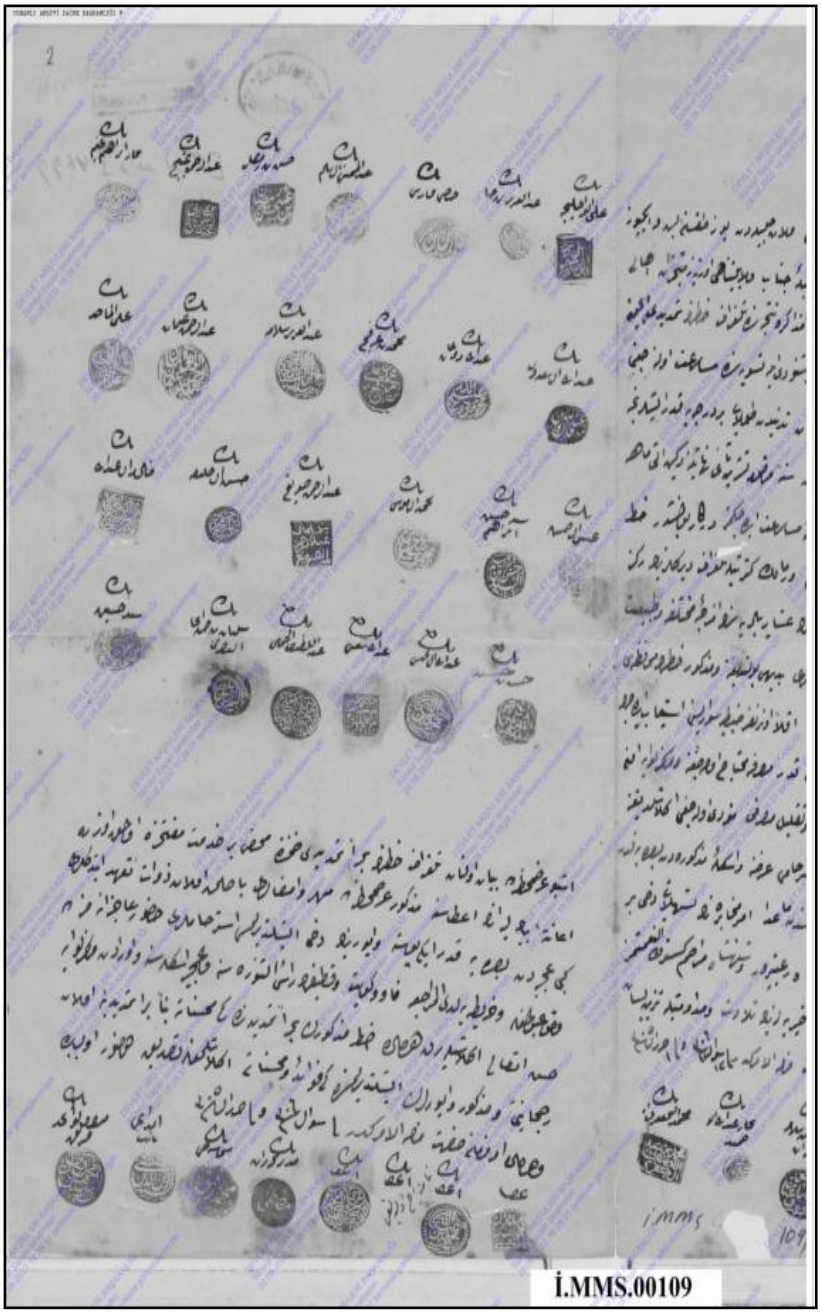

مساهمة الاهالي لمد خط التلغراف إلى الأحساء

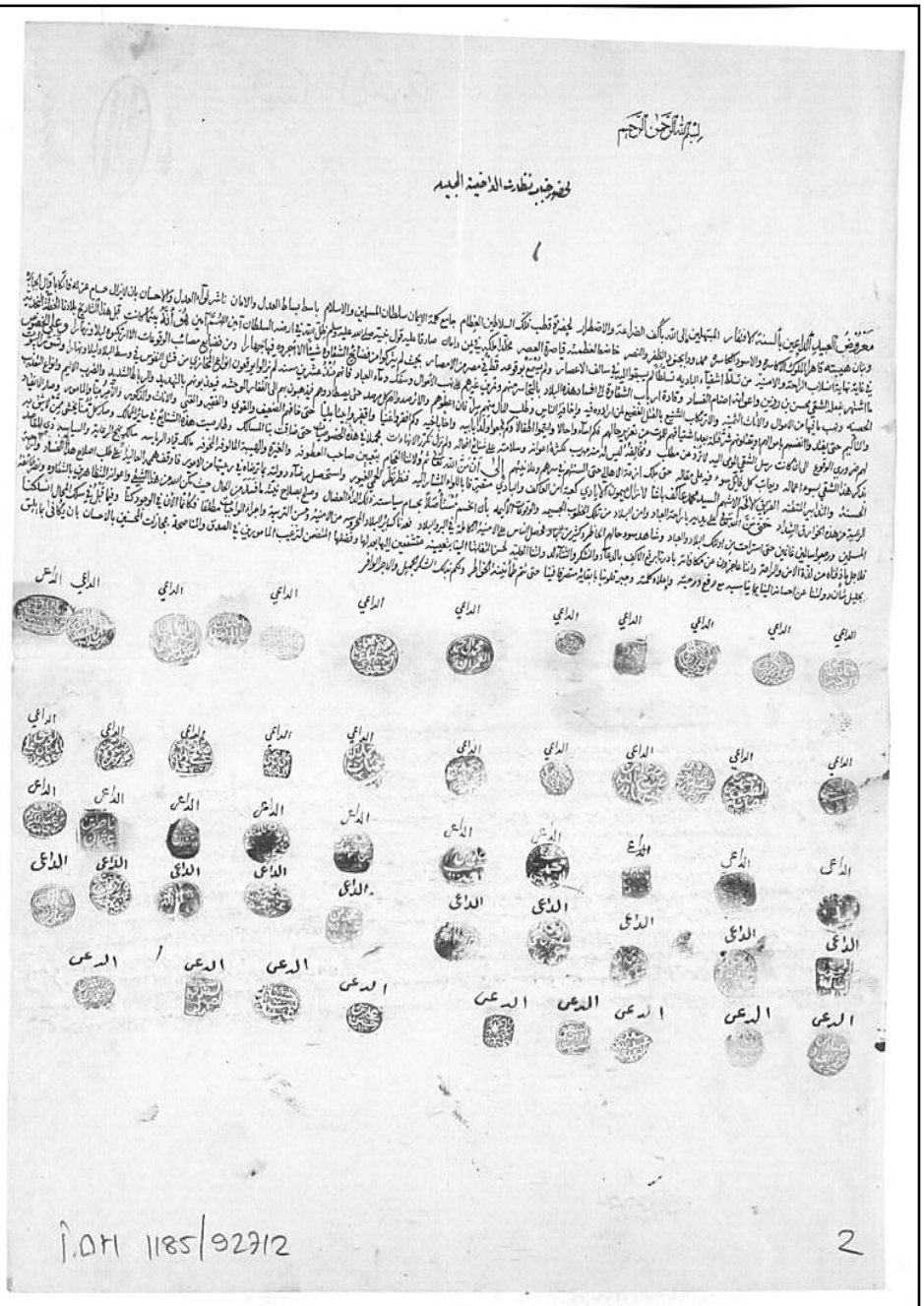

İ.DH.01185

شكر الوجهاء لعاكف باشا

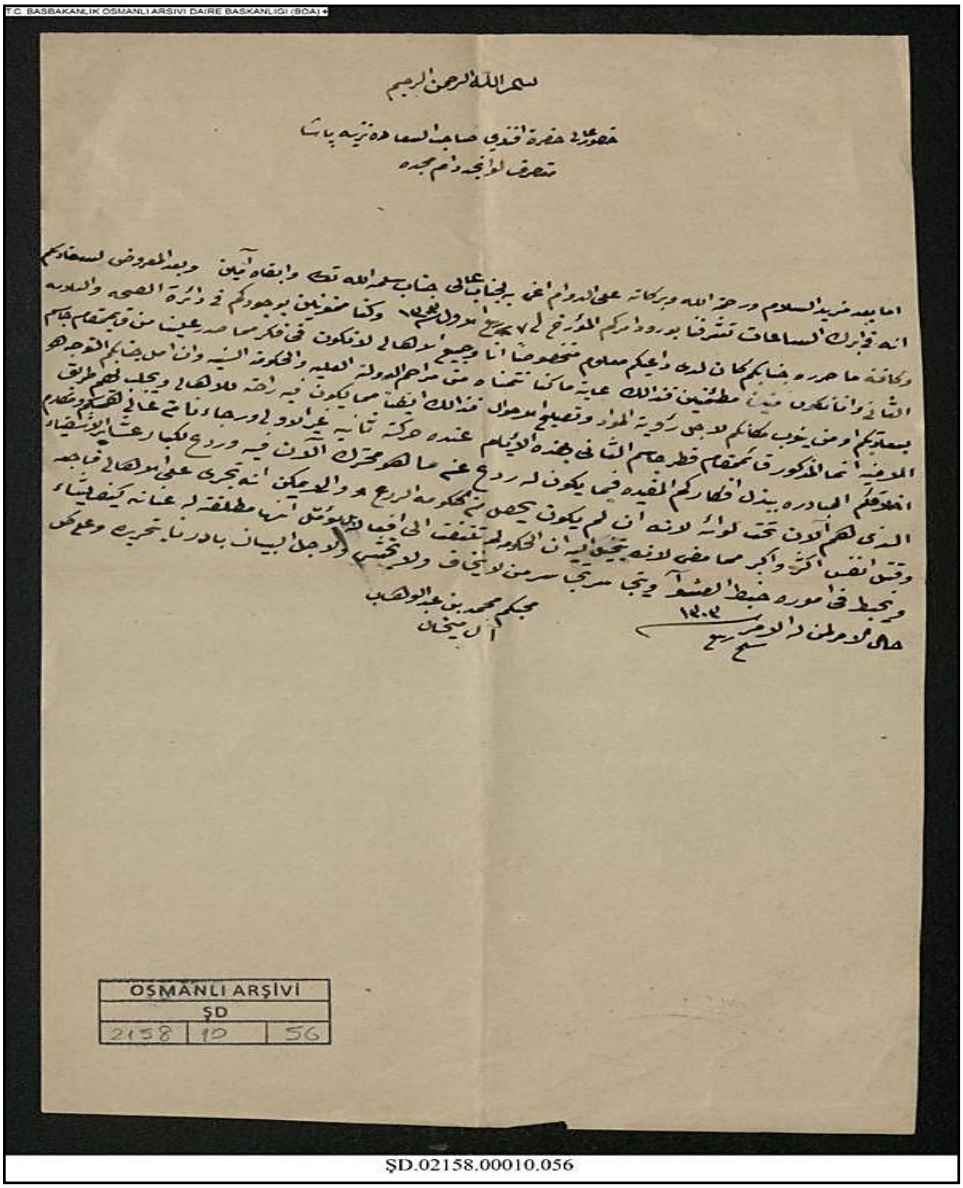

شكوى الفيحاني

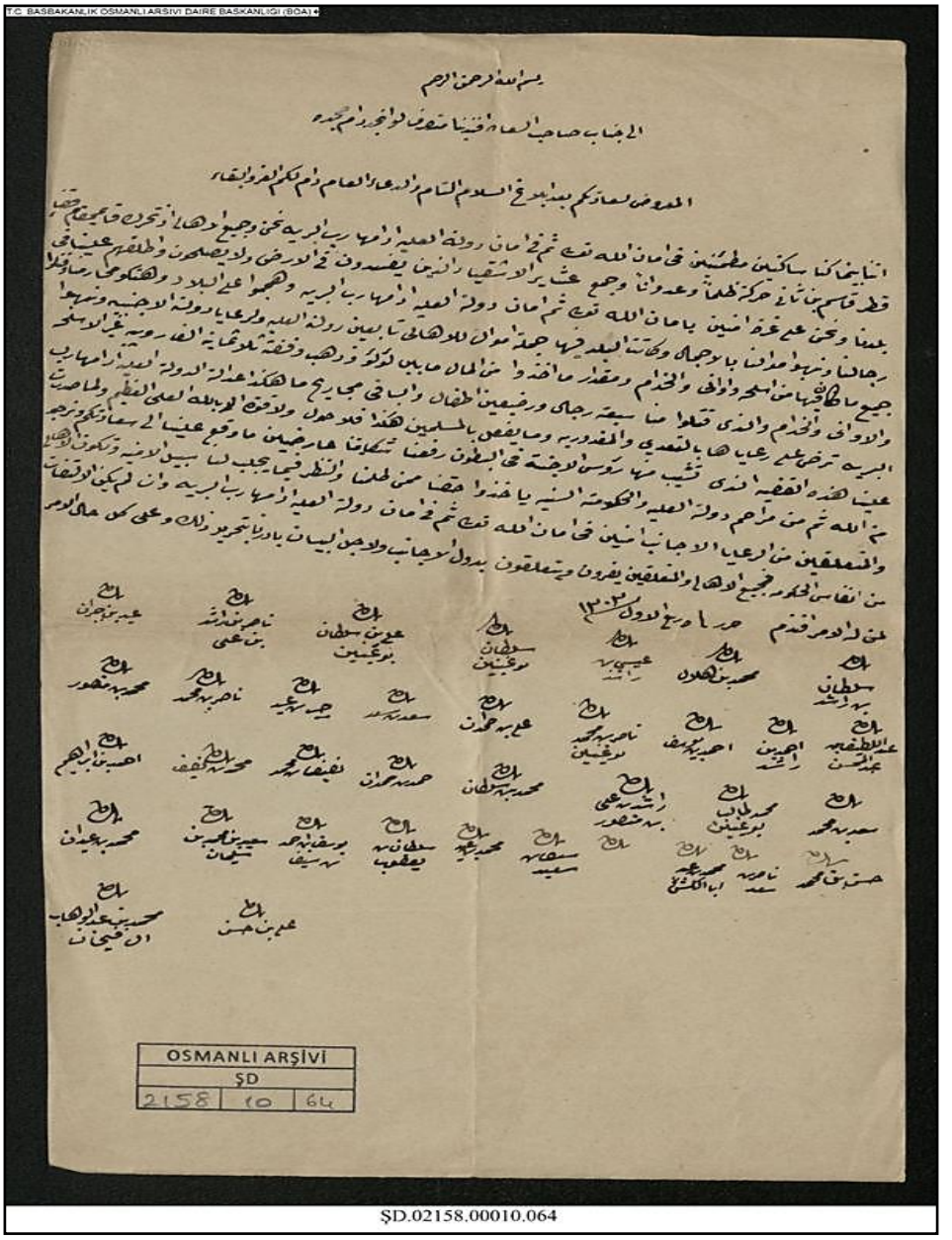

شكوى الفيحاني

نماذج من استجوابات الوجهاء والأهالي

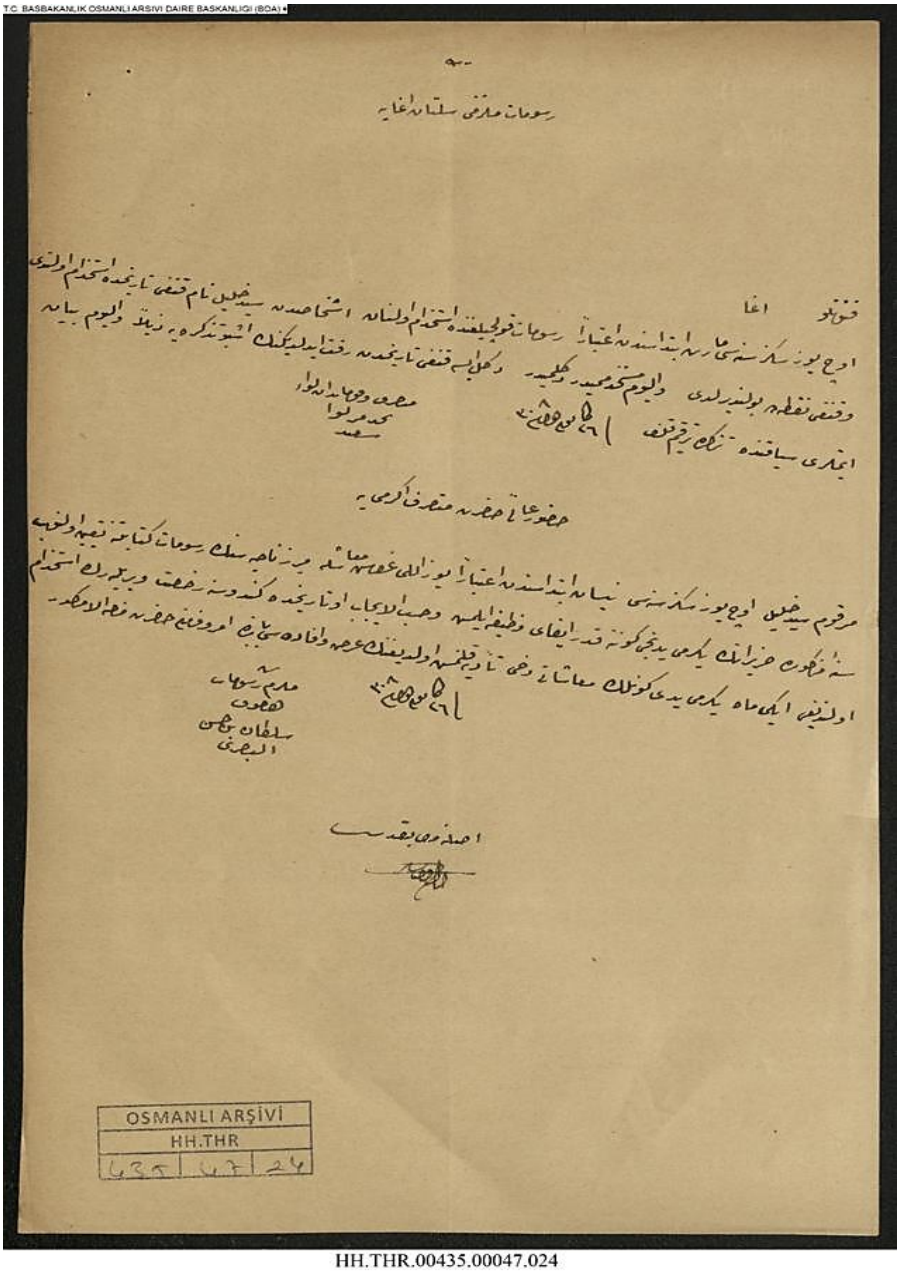

HH.THR.00435.00047.024

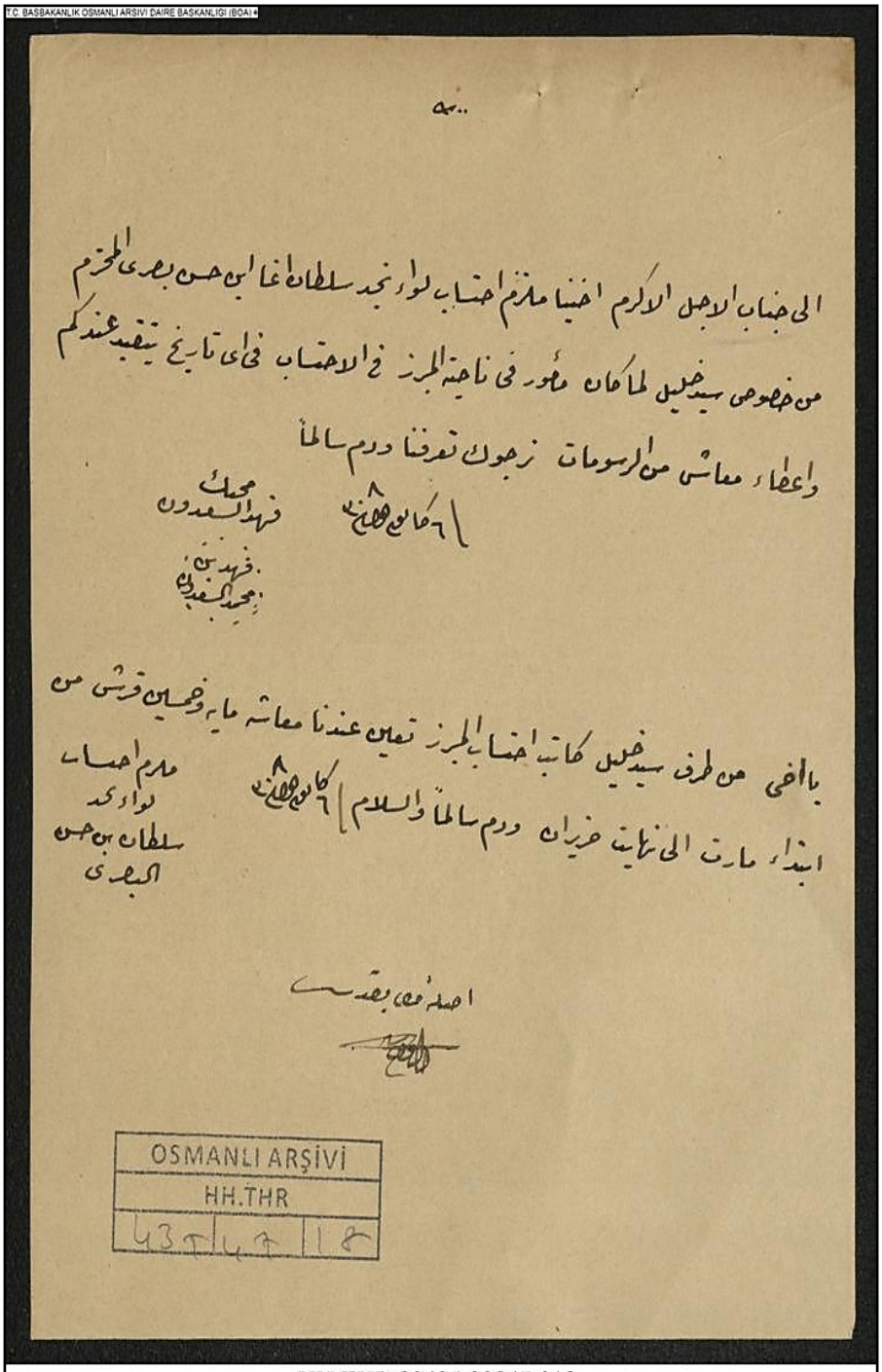

HH.THR.00435.00047.018

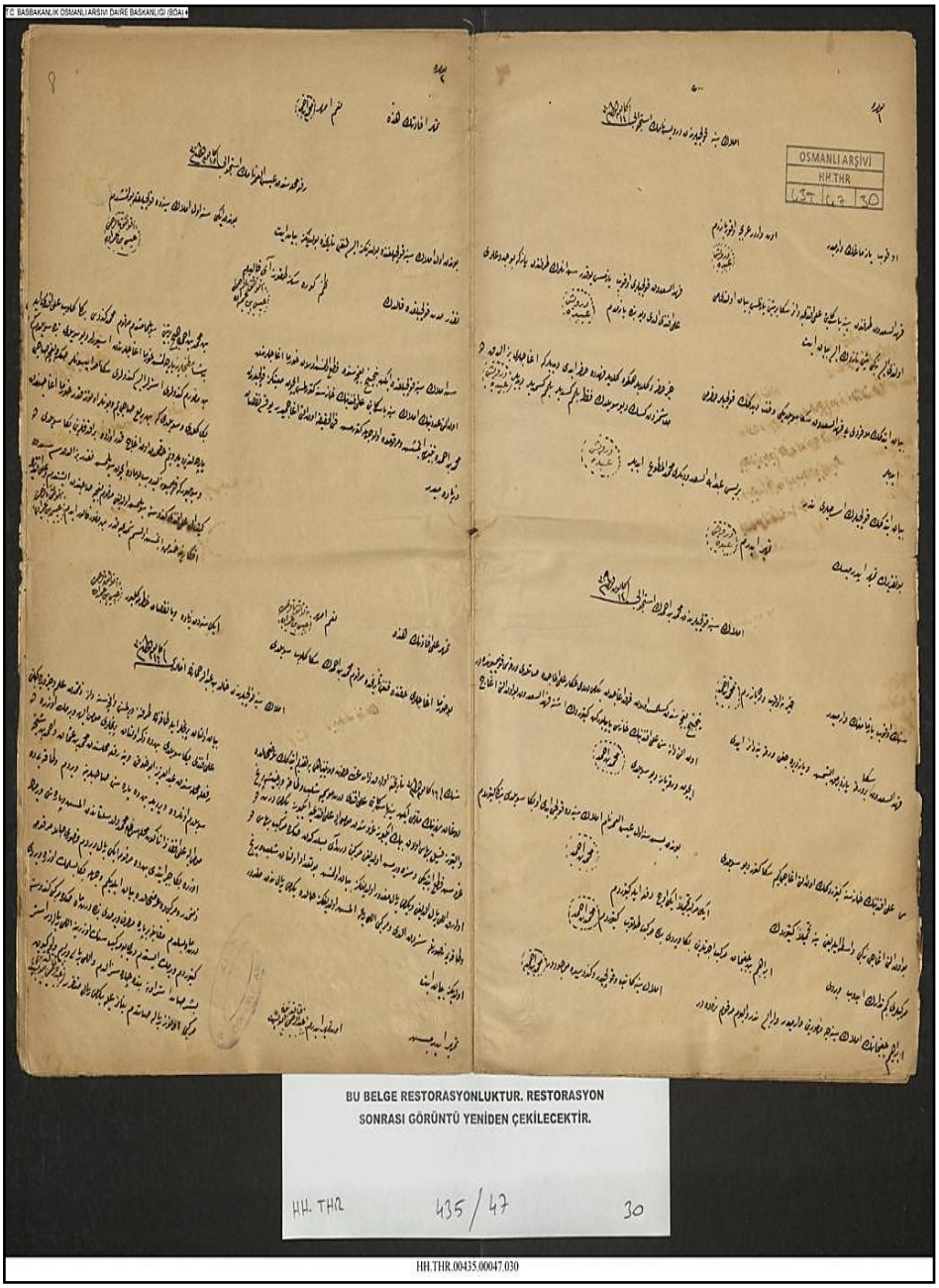
T.C. BAŞBAKANLIK OSMANLI ARŞİVİ DAİRE BAŞKANLIĞI (BOA)
OSMANLI ARŞİVİ
HH.THR
435/47 30
BU BELGE RESTORASYONLUKTUR. RESTORASYON
SONRASI GÖRÜNTÜ YENİDEN ÇEKİLECEKTİR.
HH. THR 435/47 30
HH.THR.00435.00047.030

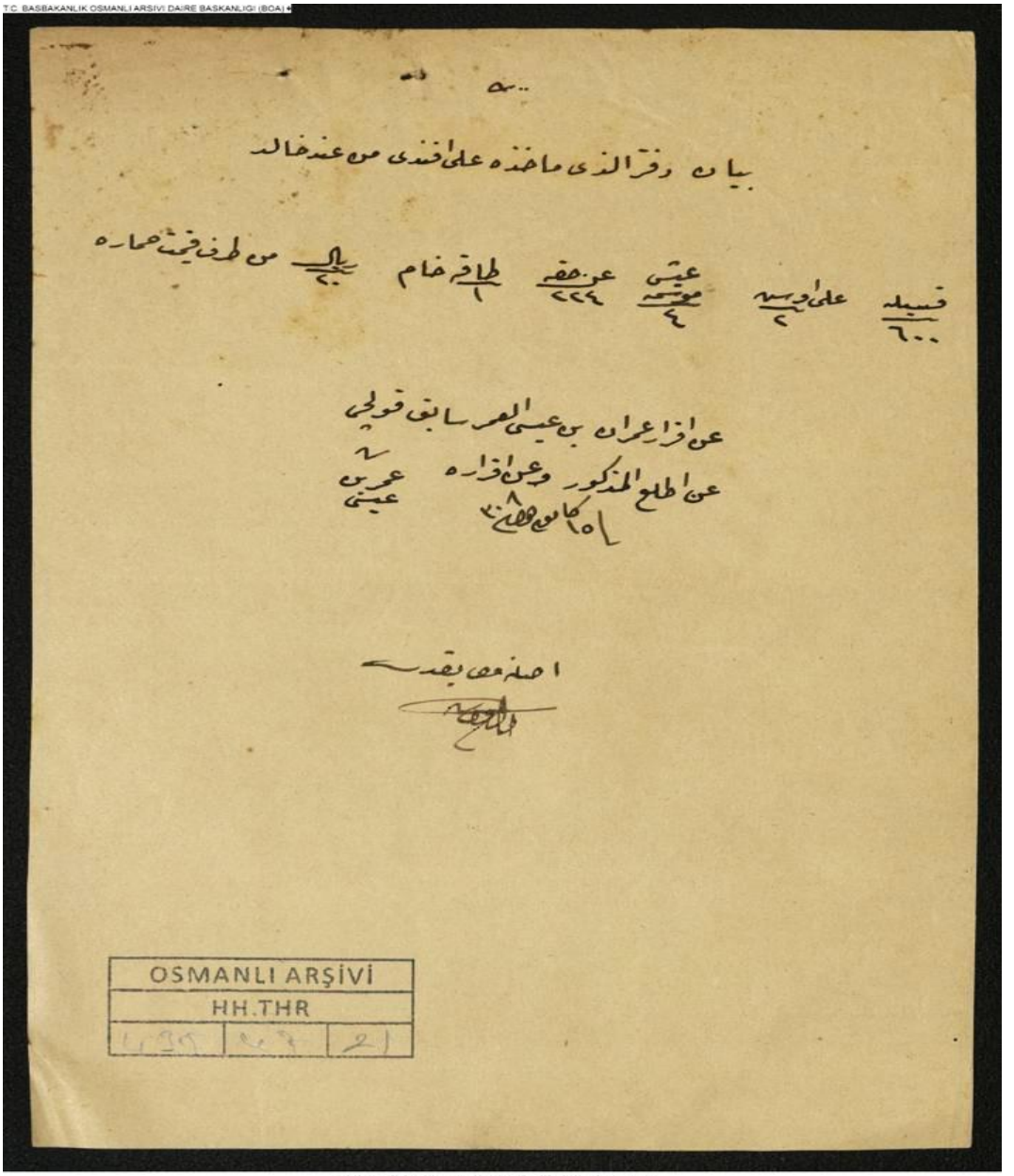

HH.THR.00435.00047.021

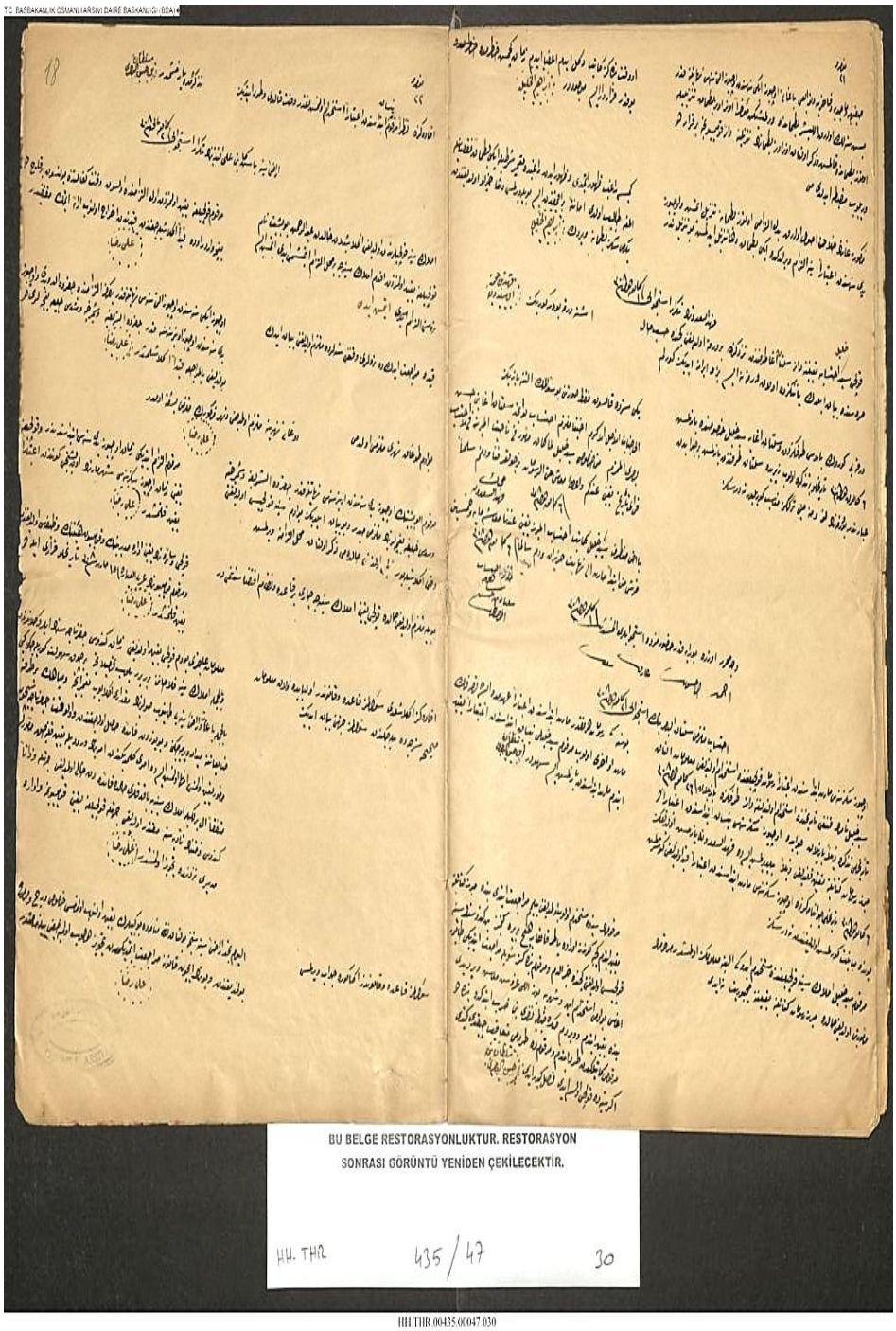
T.C. BAŞBAKANLIK OSMANLI ARŞİVİ DAİRE BAŞKANLIĞI BOA
BU BELGE RESTORASYONLUKTUR. RESTORASYON SONRASI GÖRÜNTÜ YENİDEN ÇEKİLECEKTİR.
HH. THR 435/47 30
HH.THR.00435.00047.030

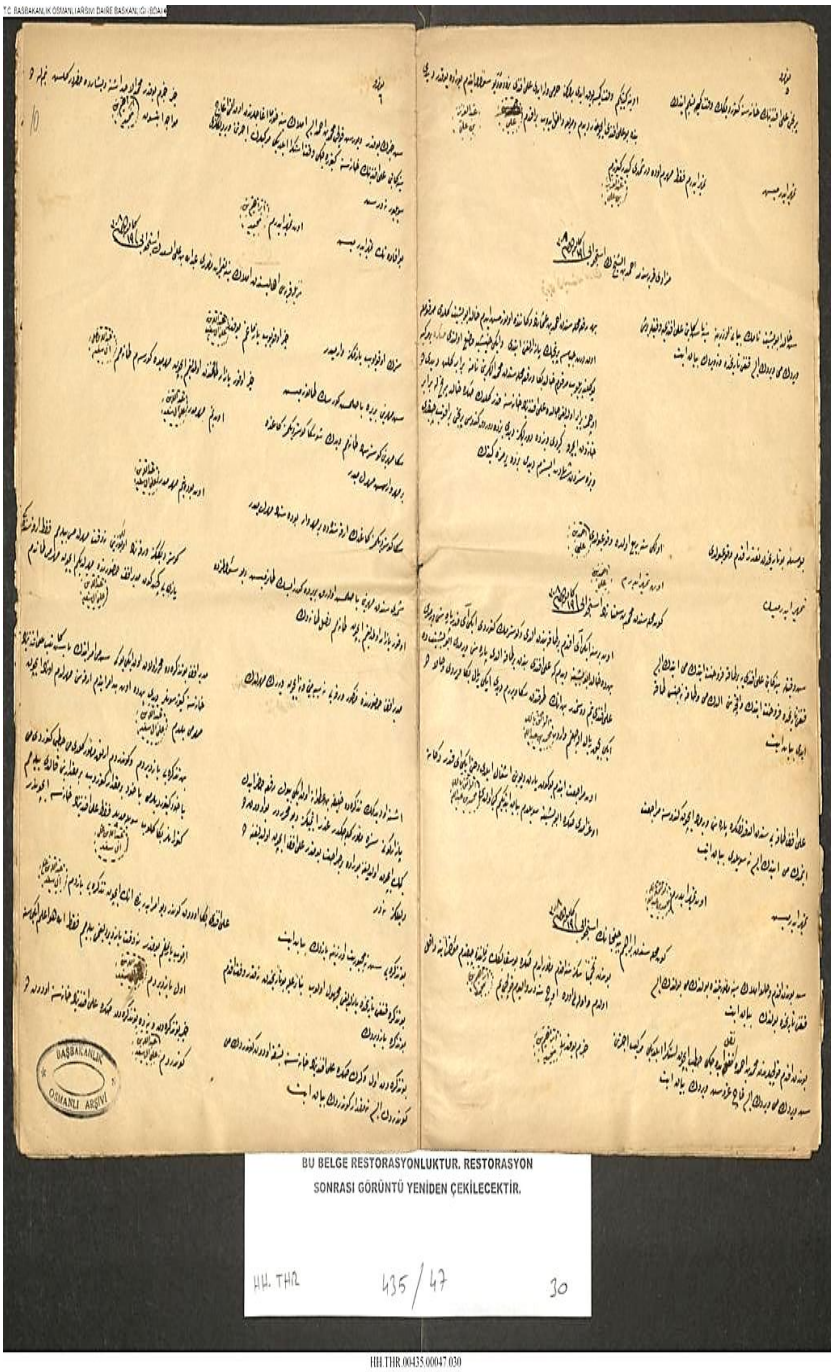

HH.THR.00435.00047.030

الهوامش

[١] لمزيد من التفصيل حول مرسوم خط شريف كلجانه يمكن الرجوع إلى: الدستور، المجلد الأول، ترجمة نوفل نعمه الله نوفل، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٣٠١هـ، ص٢-٤.

[٢] حول التقلقل الأوربي في الدولة العثمانية انظر: ز.ي.هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، ١٩٧٣م، ص٤٧-٥٣. وأيضًا: محمد مخزوم، التنظيمات العثمانية محاولة للإفلات من براثن التقلقل الأوربي) تاريخ العرب والعالم، العدد٧٧، ٧٨، ١٩٨٥م، ص١٨-٢١. وأيضًا روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ١٩٩٣، ج ٢، ص ١١١- ١٢٠.

[٣] انظر: قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٩٩٤م، ص٧٧.

[٤] انظر:

- Kamal .h, karpat"the Transformation of the Ottoman state 1789-1908'internationl Jurnal of middle east studies,3.1972.pp243-258

[٥] انظر :

Stanford Shaw, The Ninateeneteenth Century Tax Reform and Revenue system, international journal of Middle East studies, vol, and 10.1975.pp.421-423.

[٦] انظر النص الكامل لمرسوم خط همايون في الدستور، مصدر سبق ذكره، ص٥-١٠.

[٧] المصدر السابق، ص١٤-٤٣، ص٤٤-٦٢.

[٨] انظر:

Stanford, Shaw, History of The Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge university press, Cambridge,1977.pp 113-122

[٩] لمزيد من التفصيل حول الاستيلاء العثماني على الأحساء يمكن الرجوع إلى:

جريدة الزوراء عدد ١٤٦ في ٢ ربيع الأول ١٢٨٨هـ، ١٤٧ ٧ ربيع الأول ١٢٨٨هـ.،١٥٠ في ١٧ ربيع الآخر ١٢٨٨هـ، ٢٠٨ في ١٨شوال١٢٨٨هـ، وأيضًا مجلة الجنان، ج١٦، بيروت، ١٨٧١م، ص٥٤٨-٥٥٠، أرشيف رئاسة الوزراء ن استانبول ن إدارة داخلية/٤٤٠٠٢ BOA,ID,44002، أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول ن إرادة داخلية:٤٤٢٣٠ BOA,ID,44230

[١٠] انظر: التشكيلة الإدارية لمجلس إدارة المُتصرّفيّة في سالنامة ولاية البصرة لعام ١٣١٨، ص ٢٨٠، حيث يرد فيها أعضاء مجلس إدارة اللواء من الأهالي (عبداللطيف الحملي، عبدالله الشعيبي، أحمد الماجد، سيد حسن البراقي).

[١١] ونشير هنا إلى أن أعضاء مجلس إدارة قضاء القطيف من الأهالي هم (محمد الزاير، صالح العلي، منصور بن احمد نصرالله، حسن علي) انظر التشكيلة الإدارية في سالنامة ولاية البصرة لسنة ١٣١٨ هـ، ص ٢٨٣.

[١٢] وعن أعضاء مجلس التمييز من الأهالي في مُتصرّفيّة الأحساء هم عثمان بن عمير، عبدالعزيز اليمنى، و على الماجد، وحسن الخليفة انظر التشكيلة الإدارية في سالنامة ولاية البصرة لسنة ١٣٠٩ هـ، ص ٣٤٩- ٣٥٢ .

[١٣] وعن أعضاء المجلس البلدي من الأهالي في مركز المُتصرّفيّة فهم (محمد العبدالله الشعيبي رئيسا، ومحمد الأحمد الجغيمان عضوا، وعبدالرازق البشير عضوا، عبدالرحمن الديري عضوا وعبداللطيف بن جعفر عضوا) انظر التشكيلة الإدارية في سالنامة ولاية البصرة لسنة ١٣١٨ هـ، ص ٢٨١ .

[١٤] الأملاك السنية: لقد ظهر هذا النوع من الأملاك في عهد السلطان عبدالحميد الثاني حيث وضع السلطان يده على الأراضي الحكومية الخصبة لتصبح تلك الأملاك ملكًا خاصا به يمارس فيها جميع الحقوق التي يمنحها القانون لأي مالك لأرض ما، وأسس إدارة خاصة بتلك الأملاك مستقلة عن الإدارات الحكومية ومرتبطة به مباشرة عرفت بدائرة الأملاك السنية، ويكون قائد العسكر في المناطق التي توجد فيها تلك الأملاك هو المدير لتلك الأملاك، ويساعده في إدارتها لجنة من الأهالي، وورد في سالنامة ولاية البصرة أن أعضاء تلك اللجنة من الأهالي هم (محمد الجعفري، أحمد الجعفري، محمد بن عفالق) ويراسها الوجيه الشيخ عبدالله السعدون: سالنامة ولاية البصرة لعام ١٣١٨ هـ، ص ٢٨٢.

[١٥] انظر الأرشيف العثماني، استانبول، إرادة داخلية، ٤٤٠٠٢ BOA. I D٤٤٠٠٢.
وأيضًا الأرشيف العثماني، استانبول، إرادة داخلية ٤٤٩٣٠. BOA iD٤٤٩٣٩

[١٦] انظر:

أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، شورى دولة، ٢١٥٨، ١٠

BOA,SD,2158/10

[١٧] أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، أوراق يلدز الرسمية ١٢/٦٠

BOA,YA RES,60/12

[١٨] المصدر السابق.

[١٩] المصدر السابق.

[٢٠] أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، إرادة مجلس مخصوص ٤٦٩٩.

BOA, IMM, 4699.

[٢١] الأرشيف العثماني، استانبول، اراده مجلس مخصوص/ ١٠٩٤٦٩٩.

BOA. IMMS109/4699

[٢٢] الأرشيف العثماني، استانبول، اراده مخصوص،٤٦٩٩/١٠٩

BOAIMMS 109/4699

[٢٣] حول اوضاع الدولة العثمانية يمكن الرجوع إلى زّي هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط، ترجمه مصطفى الحسيني، بيروت،١٩٧٣،ص٥٣/٤٧)، وأيضًا: سهر نصر الدين سمر قند، النفوذ الالماني في الدولة العثمانية ١٨٧٨، رساله دكتوراه غير منشوره، قسم التاريخ، كليه الآداب، جامعه الملك سعود، الرياض١٩٢١ ص١٦٣. وحول لجنه الدين العام يمكن الرجوع إلى الكسندر، اداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمه هاشم التكريتي، دار الوراق بيروت، ٢٠٠٩ ص١١٠، وأيضًا:

ODonald. Blisdell European. Financta Control. Of the Ottoman Empier Ams Press1966 PP 92-100

[٢٤] أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، إرادة داخلية، ٩٢٧١٢

BOA, ID, 92712.

[٢٥] أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، أوراق الباب العالي ٢٢١٤٧٦

BOA, BOE, 221476.

[٢٦] أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، شورى دولة، ١٥/٢١٥٥

BOA,SD,2155/15

[٢٧] أرشيف رئاسة الوزراء، خارجية متنوع ٧/٢٣١

BOA,HR.MTV231/7

[٢٨] انطر : الأرشيف العثماني، استانبول، تحريرات الخزينة الخاصة، ٤٧/٤٣٧

BOA HH THR 437/47.

[٢٩] المصدر نفسه.

[٣٠] المصدر نفسه.

[٣١] و نشير هنا إلى أن مع صدور نظام المحاكم عام ١٢٩٧هـ/٧١٨٧٩م في عهد السلطان عبدالحميد الثاني طبق نظام المحاكم الجديدة فأصبحت المحاكم في مركز الولاية وقف النظام الجديدة على ثلاث درجات محكمة البداية و محكمة الاستئناف و محكمة التميز و تنظر هذه المحاكم في الأمور الجزائية و الحقوقية و في بعض الأحيان تكون هذه الأنواع الثلاثة منقسمة قسمين أحداهما للقضايا الجزائية والأخرى للقضايا الحقوقية و إلى جانب هذه الأنواع من المحاكم توجد المحكمة التجارية و أصبح في المتصرفيات محكمة بداية يضاف إلى أنها تمارس دور محكمة الاستئناف في القضايا التي ترد إليها من الأجهزة القضائية في الأقضية والنواحي حيث يوجد في القضاء محكمة بدائية و في النواحي دوائر صلح و لمزيد من التفصيل حول تلك المحاكم وأنظمتها يمكن الرجوع إلى: الدستور، المجلد الأول، ص٢٨٨-٢٨٩. انظر: الدستور، المجلد الرابع، ص١٢٤-١٣٣، ص٢٣٦-٢٣٧، ص٢٥٠، وأيضًا: أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، إرادة

مجلس مخصوص /BOA.IMM 2471K.٢٤٧١ ، ونود الإفادة هنا بأن بعض الوثائق العثمانية تذكر سنجق نجد "بذلا من سنجق الأحساء أو مُتصرّفيّة الأحساء.

[٣٢] أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، إرادة داخلية، ٩٠٠٨٠

BOA, ID 90080.

[٣٣] أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، أوراق يلدز المتنوعة ٢٠٣/٦٠

BOA,YMTV,203/60

[٣٤] أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، أوراق يلدز المتنوعة ٢٠٣/١١٦

BOA,YMTV,203/116

[٣٥] انظر: عبدالفتاح محمد الحلو، شعراء هجر، دار القلم، دقق، ١٩٧٩م، ص٤٤٧-٤٥٠.

[٣٦] - أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، أوراق الباب العالي ٢٥٤٢٦٦

BOA,BEO,254266

[٣٧] تنظر: أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، أوراق الباب العالي، ٢١٣٧٧٥

BOA,BEO,213775

ويحتفظ الأرشيف العثماني بالعشرات من الملفات الوثائقية التي تشير إلى اوجه العلاقة بين رموز السلطة فيما بينهم واثر ذلك على علاقتهم بالوجهاء والاهالي وسير الاحداث

ويمكن الرجوع الى. تفاصيل أحداث عام ١٢٩١هجريه/١٨٧٤ملاديه) في عهد المُتصرِّف بزيع الخالدي في تقرير محاسب المُتصرّفيّة محمد جاويد وعلاقته بالمُتصرِّف والوجهاء أرشيف رئاسته الوزراء استانبول شوري دوله ٤٠/٢١٤٩

BOA SD 2149/40

وأيضًا .انظر أبعاد الصراع الدائر بين المُتصرِّف سعيد باشا ص الموصلي) ١٢٩٨ (1881/مع المحاسب محمود سيرت وموقف الوجهاء من ذلك الصراع ، أرشيف رئاسته الوزراء استانبول شوري دوله ٥/٢١٥٧

BOA SD 2157/5

وأيضًا انظر الصراع الدائر بين المُتصرِّف نجيب بك١٣٢٥(1907/ويوسف باشا القائد العسكري في المُتصرّفيّة وموقف الوجهاء والأهالي من ذلك الصراع ، أرشيف رئاسته الوزراء استانبول أوراق ليدز الرسمية ٧٧/١٤٦

BOA YA RES 146/77

[٣٨] أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، شورى دولة ٢١٨٤/٦

BOA,SD,2184/6

[٣٩] المصدر السابقب

[٤٠] انظر:

Engine. d. akarli, ' Abdulhamid's Islamic Policy in The Arab Provinces, Turk- Arab 18/22 Haziran ,1979,pp44-48

[٤١] انظر النص الكامل للخطبة في أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، سياسة خارجية ٩٣/٣٧

BOA,HR,SYS 37/93

[٤٢] انظر الوثيقة المحلية المؤرخة في ١٨ صفر ١٣٢٩هـ في(الملاحق) والتي حصلنا عليها من مكتبة الشيخ عبدالرحمن بن عثمان الملا.

[٤٣] ويمكننا إن نشير هنا أن الباب العالي قد منح أسرة أحمد بن مهدي بن نصر الله آل أبي السعود وسامًا مجيديًا بعد وفاته وذلك تكريمًا للجهود التي بذلها في خدمة الدولة عندما كان يرأس الأملاك السنية بقضاء القطيف وذلك من اجل استمالة أبنائه للدولة واستمراريتهم الولاء لها (انظر: أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، شورى دولة، ٦/٣٣٢)

BOA,SD,332/6

كما كرمت الدولة الشيخ عبدالله السعدون رئيس دائرة الأملاك السنية في مُتصرّفيّة الأحساء و أسرته و منحتهم الرواتب والأوسمة تقديرًا لجهوده المبذولة في خدمة الدولة العلية والحرص على أملاكها السنية (انظر: أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، أوراق يلدز المتنوعة ٨٢/٥٢ ، BOA,YMTV,52/82.

[٤٤] أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، شورى دولة ٩/٣٤٤

BOA,SD,344/9

[٤٥] انظر: عبدالمحسن إبراهيم، تذكرة أولى النهى والعرفان، ج٢، الرياض و.ت، ص٦٣-٩٠، و أيضا دارة الملك عبدالعزيز ن الطريق إلى الرياض، دراسة تاريخية وجغرافية لأحداث و تحركات الملك عبدالعزيز لاسترداد الرياض.

[٤٦] و لمزيد من التفصيل حول تلك المدارس يمكن الرجوع إلى حسين جواد الرمضان، مدرسة آل أبي خميس الدينية، غير مطبوع، ص٢٣- ص٧٥ و أيضًا: رحاب متعب العتيبي، الحياه العلمية في الأحساء، كليه الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعه ام القرى، مكة المكرمة، رساله دكتوراه غير منشورة، ص٨٢- ص١١٧، وأيضًا: عبدالله ناصر السبيعي، الحياة والفكرية والثقافية والعلمية في الأحساء في ثلاثة قرون١٠٦٠-١٣٦٠هـ، مجلة عصور، المجلد الثالث، القسم الثاني،١٩٨٨م، وأيضًا: عبدالإله بن محمد الملا المحلّى من فتاوى علماء آل مُلا، الأحساء، مكتبة التعاون الثقافية، ١٤٤٥هـ، ص ٨٩-١٤٣.

[٤٧] انظر :هاشم محمد الشخص، أعلام هجر من الماضين والمعاصرين، سته اجزاء، مطبعة القدس، الطبعة الثانيه،١٤١٦ وأيضًا: سلمان حسين الحجي، أعلام وشخصيات من الرفعة الشمالية بالهفوف، ١٤٤٥، ص١٥٢، وأيضًا: محمد على الحرز، من أعلام المرجعية المحلية (آية الله الشيخ محمد آل عيثان (مجلة الفقاهة، العدد الرابع، السنه

الولى،١٤٢٨،ص ص ١٢٠-١٣٥ . وانظر: محمد علي الحرز، آخر المرجعيات المحلية في الأحساء) العلامة الفقيه الشيخ حبيب بن قرين الاحسائي (مجلة الفقاهة، العدد ١٨،السنه الخامسة، خريف ١٤٣١،ص ص ١٦١-١٩١. وأيضًا: أحمد عبدالمحسن البدر، شمس الشموس، (أستاذ المراجع آية الله العظمى الشيخ محمد آل عيثان الأحسائي ١٢٦٠-١٣٣١هـ (دار المحجة البيضاء، بيروت، ١٤٣٢هـ، وانظر: موسى عبدالهادي بوخمسين، آية الله الشيخ موسى عبدالله بوخمسين، رمز القيادة والمرجعيّة، دار جواثا، ص ٢٩-٣٣٠.

[٤٨] لمزيد من التفصيل حول الحركة الدستورية في إيران يمكن الرجوع إلى الشيخ محمد حسين النائيني، تنبيه الأمة و تنزيه الملة، ترجمة توفيق السيف، ضمن دراسته الموسومة بـ((ضد الاستبداد)) بيروت، ١٩٩٩م

[٤٩] و حول الحركة الدستورية العثمانية الثانية يمكن الرجوع إلى : نيل الأماني للدستور العثماني، جمعة عبدالمسيح إنطاكي، مطبعة العرب، مصد، د.ت، ص ٢٠١- ٢٠٣، وأيضًا: آنست، رامزور، تركية الفتاة و ثورة ١٩٠٨م، ترجمة صالح أحمد العلي دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٠، ص ٤٩-١٥٢

[٥٠] انظر: أرشيف رئاسة الوزراء، أوراق يلدز الرسمية ٥٩/١١٩

BOA, YARS. 119/59

وأيضًا أرشيف رئاسة الوزراء، أوراق يلدز المتنوعة ٨١/٢٨٥

BOA,YMTV,285/81

[٥١] السيّد محمد رؤوف، الشيخلي، مراحل الحياة في الفترة المظلمة وما بعدها، مطبعة البصرة، ١٩٧٢م، ص ٢٨٧.